الديمقراطية

من كلام الدكتور

جعفر شيخ إدريس

اعتنى بجمعه وإعداده

د. مبارك بن محمد الحامد الشريف

دار أطلس الخضراء

للنشر والتوزيع

ⓒ دار أطلس الخضراء، ١٤٣٩ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الشريف، مبارك حمد
من كلام الدكتور جعفر شيخ ادريس عن الديمقراطية / مبارك
حمد الشريف - الرياض، ١٤٣٩ هـ
١٢٥ص، ١٧*٢٤ سم
ردمك: ٩-٠-٩١٠٧٣-٦٠٣-٩٧٨
١-الديمقراطية ٢-الديمقراطية - مقالات ومحاضرات أ.العنوان
ديوي ٤، ٣٢١ ١٤٣٩/٤٩٠٥

رقم الايداع: ١٤٣٩/٤٩٠٥
ردمك: ٩-٠-٩١٠٧٣-٦٠٣-٩٧٨

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٣٩هـ - ٢٠١٨ م

دار أطلس الخضراء
للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية-الرياض
هاتف: ٤٢٦٦١٠٤-٤٢٦٦٩٦٣ فاكس:٤٢٥٧٩٠٦
www.facebook.com/DARATLAS
dar-atlas@hotmail.com

الديمقراطية

من كلام الدكتور

جعفر شيخ إدريس

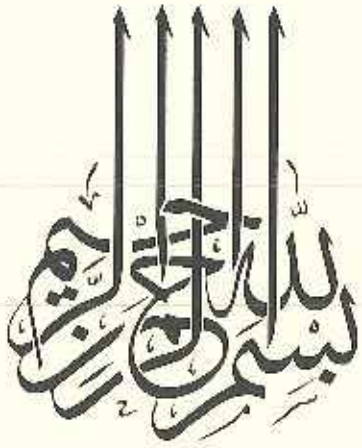
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فهذه بعض الرؤى والمفاهيم حول معنى الديمقراطية ومفهومها وموقف المسلم منها للدكتور جعفر شيخ ادريس جمعتها أثناء اعداد كتابي (جعفر شيخ إدريس - مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات).

أسأل الله أن ينفع بها وأن يجزي شيخنا خير الجزاء، فقد جلّى كثيراً من المفاهيم الخاطئة حول الديمقراطية، هذا الفكر الوافد على مجتمعنا والذي كثر المعجبون به، والمروجون له، حتى صار تطبيقه أو الاقتراب من ذلك مقياساً للتحق وللرقي والحضارة، وقد ساعد على ذلك تذمر الناس من الأنظمة المستبدة، فجعلهم يرون في الديمقراطية فجر الخلاص الذي تتطلع إليه.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وكتبه

د/ مبارك بن حمد الحامد الشريف

معنى الديمقراطية

معنى الديمقراطية المعروف بين كبار المفكرين الغربيين من كان منهم مؤمنا بها أو منكرا لها، منذ عصر اليونان إلى يومنا هذا، الديمقراطية بهذا المعنى هي حكم الشعب، والديمقراطية بهذا المعنى تجيب عن سؤال مهم لعله أهم سؤال في الفكر السياسي، بل في الحياة عامة، وهو لمن الحكم؟ من ذا الذي يحق له أن يقول هذا مسموح به وهذا محظور، هذا واجب وهذا جائز، هذا حلال وهذا حرام؟ الإجابة عن هذا السؤال المهم واضحة هي أن الشعب هو الذي يملك هذه السلطة التشريعية، فالشعب هو صاحب السيادة التشريعية.

لكن هذا المبدأ الديمقراطي ارتبط في الواقع الغربي المعاصر بأفكار ومبادئ منها ما رأوا أنه من لوازمه، ومنها ما رأوه من وسائله، بل منها ما هو من نقائضه.

لكن كل هذا صار في أذهان الناس في الشرق والغرب داخلا في معنى الديمقراطية: الليبرالية، الرأسمالية، الإنتخابات، تداول السلطة، حكم القانون، الشفافية، الأحزاب، حرية التعبير حقوق الإنسان، إلخ.

بل إن الأمر صار أكبر من ذلك كما قال أحد الكتاب الأمريكيين: «لقد صارت الديمقراطية هي المنصة التي يضع عليها كل أحد قربانه المفضل، تكاد كل الجوانب المرغوب فيها في الحياة السياسية بل والاجتماعية تمدح بأنها من لوازم الديمقراطية: التمثيل، المحاسبة، المساواة، المشاركة، العدالة،

الكرامة، العقلانية، الأمن، الحرية والقائمة تستمر، فالديمقراطية ليست مقصورة على شيء من هذه المبادئ والأفكار التي صارت ملحقة عند كثير من الناس بالديمقراطية، بل صارت عند بعضهم هي الديمقراطية»[١].

الديمقراطية كلمة طنانة لامعنى لها:

أنا معظم ما أعرفه عن الديمقراطية هو مما قرأته لمفكرين غربيين، وأضفت إليه وجهة نظري الإسلامية فمثلاً سمعت أحد المفكرين الانجليز يقول إن الديمقراطية بفعل الساسة الدعاية السياسية ولا سيما دعاية بوش يقول صارت كلمة طنانة لا معنى لها، وصار كل إنسان يعجبه شيء في الحكم يسميه ديمقراطية[٢].

الاختلاف في مفهوم الديمقراطية:

ومما جعل مناقشتها مع مؤيديها والدعاة إليها والراضين بها من المسلمين أمراً صعباً أنه لم يعد لها معنىً واحداً عند الداعين إليها. بل صارت تشير إلى معانٍ عدة يختار كل واحد منهم ما شاء منها، ولا يدري أن صاحبه يُشير بالكلمة إلى معنى غير المعنى الذي يقصده هو.

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن محمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص٨٧٣.

(٢) المصدر السابق ص١٤٥.

هذا الإختلاف في مفهوم الديمقراطية أمر يشكو منه كبار منظّريها وفلاسفتها المعاصرين، فهذا أحدهم يقول ما ترجمته: هنالك ميل إلى وصف النظام بالديمقراطي فقط لأننا نوافق عليه، ولكننا عندما نفعل ذلك إنما نتحدث عن آرائنا لا عن النظام.

ويقول: «المعتقد عموماً أن (الديمقراطية) عبارة صارت تستعمل استعمالاً واسعاً جعلها كلمة غامضة، بل كلمة لا معنى لها. إن كل شكل من أشكال التنظيمات في المجال السياسي (بل وغير السياسي) أصبح يوصف بالديمقراطية أو الديمقراطي»[1].

محتوى الديمقراطية:

الديمقراطية ما عندها محتوى يعني الديمقراطية لا تقول لك ينبغي أن يكون كذا وينبغي كذا، كل ما تختاره أنت وأنت حر في اختيارك فأنت مع الديمقراطية، في أمريكا قلت لهم إن الأمريكان الآن يسمحون بالشذوذ يسمحون بالزنا لكنهم يعترضون اعتراض شديد على مسألة الأطفال هذه استغلال الأطفال جنسياً قلت لهم حتى هذه غير مضمونه ممكن يأتي من

---

(١) جعفر شيخ إدريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع وإعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص٧٩٧.

وانظر كتاب الإسلام لعصرنا للدكتور جعفر شيخ إدريس، مركز البيان للبحوث والدراسات ص٢٩٣.

يصوّت عليها وتلغى، فرفع أحدهم يده وقال الذي قلته نظرياً هو الآن حاصل إن بعض الناس الآن يطالبون بإباحة شذوذ الأطفال ومع أولادهم ويقول هذا ولدي ليس لك أي تدخل به، فالديمقراطية ما فيها محتوى هذا الفرق بينها وبين الإسلام يعني لما أقول حكم إسلامي ليس كما يقول بعض الناس ثيوقراطيه يأخذون الكلام من الغرب، الحكم الثيوقراطي، ما هو بعض الناس يقولون نحن نتلقى الأوامر من الله هذا ما أستطيع أن أناقشه الناس تعالوا ناقشوا يعني كلام جاءهم من الله أنا ماذا أفعل، لكن أنا عندما أقول الحكم من الله هذا الكتاب وهذه السنة فالإسلام عنده محتوى [1].

الديمقراطية وسيلة لا محتوى لها:

يؤكد لنا كثير من المفكرين الغربيين أن الديمقراطية إنما هي وسيلة، وأنها مسألة إجرائية، وأنه لا محتوى لها«أي أنها لا تقول إنّ الحكم في الإقتصاد مثلا أو في المسائل الإجتماعية أو في التعليم يجب أن يكون كذا وكذا» وأن الذي يعطي الديمقراطية شيئا من مثل هذا المحتوى إنما هو الفلسفة الليبرالية، ولذلك تسمى الديمقراطيات الغربية بالديمقراطيات الليبرالية. فالليبرالية في حقيقتها قيد على الديمقراطية بمعنى أنه لا يجوز

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن محمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص١٥١.

حتى للأغلبية سواء كانت أغلبية استفتاء أو أغلبية هيئة تشريعية أن تقضي بشيء يتناقض مع الليبرالية مثل الاعتداء على حق من حقوق الإنسان، والمفكرون الغربيون ـ ولا سيما المحافظين منهم ـ يميزون لذلك بين ما يسمونه ديمقراطية العامة populist democracy وبين الديمقراطية المقيدة ببعض القيم. لكن يبدو أن كثيرا من السياسيين وأهل الرأي عندنا ـ حتى من كان منهم منتسباً إلى الإسلاميين ـ لا يعرفون من الديمقراطية إلا الديمقراطية المطلقة التي لا قيد ديني ولا خلقي عليها.

أصحاب هذا الفهم الساذج للديمقراطية يظنون أن كل أمر مهما كان خطيرا فهو خاضع للديمقراطية، وأن ما تقرره الأغلبية فيه هو الأمر الذي يجب الالتزام به مهما كان نوعه. أذكر أن أحدهم كتب منذ سنين ينصح الإسلاميين بأن يلتزموا بما تقوله صناديق الاقتراع حتى لو كان الفائز فيها هو الحزب الشيوعي. تذكرت حين قرأت ذلك كلاما للفيلسوف البريطاني برتراند رسل فحواه أنه ينبغي أن لا يعطى الشيوعيون من الحرية ما يمكنهم الوصول إلى السلطة، لأنهم إذا وصلوا إليها ألغوا الديمقراطية التي جاءت بهم. وإذا كان ذلك قد كان رأيا شاذا كما تصورت آنذاك فإنني أعجب الآن أن صار مثل هذا الرأي هو الغالب على تصور كثير من الناس في بلادنا للديمقراطية حتى بعض من كان منهم مسلماً يؤمن بأن القرآن كلام الله وأن محمداً رسول الله، ويصلى ويصوم بل ويحج، كنت أحسب أنه إذا كان لا بد لأمثال هؤلاء! من

مناداة بالديمقراطية أن يجعلوها ديمقراطية مقيدة بالقيم الإسلامية، كما قيدها الغربيون بالليبرالية. فكان عليهم أن يعلنوا لذلك أن ما يحكم به الله تعالى ليس خاضعا لقرار ديمقراطي، كيف والله تعالى يقول: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝١ ﴾ (الحجرات:١) والمقصود بالتقديم بين يدي الله ورسوله هو أن تعطى الأسبقية لرأي أو هوى لفرد أو جماعة مهما كان وكانوا، وقال تعالى: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۝١٨ ﴾ (الجاثية: ١٨)، وكل من اقترح أمراً مخالفا لما شرع الله فهو من الذين لا يعلمون، أقلية كانوا أم أغلبية والإلتزام بما شرع الله تعالى يجب أن يكون ـ من حيث الإيمان ـ إلتزاما بها كلها: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ ۝٤٩ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٥٠ ﴾ (المائدة: ٤٩ – ٥٠) أما العمل فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

إن الذي يهدينا إليه كتاب ربنا وتبينه لنا سنة رسولنا هو أننا أمة، أننا جماعة، وأن جماعتنا لا تتحقق إلا إذا كانت لنا دولة تلتزم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ ما استطاعت، فكما أننا نصلي جماعة وراء إمام مسلم، فكذلك

نكون جماعة وراء حاكم مسلم تسمى إمامته بالإمامة العظمى. هذه إذن مسألة لا تقبل المساومة، وليست خاضعة لقرار ديمقراطي أو غير ديمقراطي. سيقول بعض الجهلاء إنه ما دام المسلمون أغلبية فلن يختاروا شخصاً غير مسلم. وأقول إنه لا يجوز من حيث الإيمان أن يجعل المسلم رأي الأغلبية مبدأ يلتزم به إلتزاماً مطلقاً بغض النظر عن النتائج الواقعية. فكما أنه لا يجوز لك أن تقول لإنسان إنه يجوز لك أن ترتد وأنت على يقين من أنه لن يرتد، فكذلك لا يجوز لك أن تعلن موافقتك لرأي الأغلبية في أمر تعلم أن الله تعالى قد حكم فيه. ثم إن الأرض التي يسكنها المسلمون يجب أن يحكمها المسلمون وأن يحكموها بكتاب الله تعالى بقدر استطاعتهم، إن المرء ليعجب كيف يرى كثير من الناس في بلادنا أنه من حق أناس كالمواطنين الجنوبيين في السودان أن تكون لهم حكومتهم غير الإسلامية لأنهم ليسوا بمسلمين، وينكرون أن تكون للمسلمين في الشمال حكومتهم الإسلامية وهم مسلمون، والدولة لا تكون مسلمة إلا إذا كان حاكمها مسلماً. لكن كثيراً من المنتسبين إلى الإسلام صدقاً أو نفاقاً صاروا يصرحون بأنهم لا يبالون بأن يكون رئيس دولتنا رجلاً غير مسلم، بل إن بعض من يصلي ويصوم ويحج كان يصرح بأنه كان سيعطي صوته لجون قرنج إذا ما رشح نفسه لرئاسة الجمهورية!! هذا مع أن علماء المسلمين لم يختلفوا في الخروج المسلح على الحاكم الكافر ما دام ذلك ممكنا

لقول الرسول ﷺ في الحديث الصحيح في الخروج على الحاكم: إلا أن تروا كفراً بواحاً، عندكم من الله فيه برهان، فياليت شعري إذا كان ديننا يأمرنا بالخروج على حاكم كان يبدو مسلماً ثم طرأ عليه الكفر، فكيف يبيح للمسلمين أن ينصبوا على أنفسهم وباختيارهم حاكماً مستعلناً بكفره؟ لماذا نرضى بهذا الإذلال لأنفسنا ونحن أمة أعزها الله تعالى حتى إن عيسى ابن مريم وهو رسول من رسل الله عندما يجيء لا يرضى بأن يؤم المسلمين بل يعطي هذا الحق لإمامهم يومذاك. فقد روى الإمام مسلم في صحيحه عن جابر رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة، قال: فينزل عيسى ابن مريم عليه السلام فيقول أميرهم: تعال صل لنا، فيقول: لا إن بعضكم على بعض أمراء تكرمة الله هذه الأمة» إن الإيمان بالديمقراطية بمعنى التسليم المطلق لقرار الأغلبية معناه جواز الخروج على أوامر الله هل يبقى من يؤمن بمثل هذا مسلماً؟ لقد كفر الله سبحانه وتعالى قوماً من اليهود فعلوا أقل من هذا فقال لهم: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾﴾ البقرة: ٨٥ [١].

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن محمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص٧٤٨-٧٥٠.

الديمقراطية في جوهرها مسألة إجرائية لا عقيدة جوهرية:

لقد كثر الكلام عن الديمقراطية وغمرت الدعاية لها كل العالم، فلم يعد يسمع لصوت يعارضها أو ينتقدها، كما كان الحال فيما مضى حتى في الدول الغربية. فلا غرابة إذن في أن يريد مواطن في بلد ما أن يكون النظام السياسي في بلده ديمقراطيا على المنوال الغربي: أحزاب وانتخابات وتداول للسلطة، وحرية في التعبير والتدين والسلوك إلى ما هنالك، لكن الديمقراطية هي الأخذ برأي الأغلبية، ففرضها على المواطنين في بلد ما بالقوة العسكرية لبلد آخر أمر يتناقض معها، ولذلك اعترض كثير من السياسيين والمفكرين في الغرب على غزو العراق، وقالوا إن الديمقراطية لا تحققها فوهة البندقية، لكن الديمقراطية مهما كان تعظيم المسلم المفتون بها لها، لا تبلغ ــ أو ينبغي ألا تبلغ ــ أن تكون في اعتقاده هي المعيار الأعلى في الحكم على النظم السياسية، إن الديمقراطية في جوهرها مسألة إجرائية لا عقيدة جوهرية، ولذلك فإن الغربيين يضيفون إليها كلمة ليبرالية، لأن الليبرالية لها هدف ولها محتوى، حتى إن المؤمنين بها يقدمونها على الديمقراطية، ويعلنون أنهم مستعدون للتضحية بالثانية في سبيل المحافظة على الأولى، إذا ما اضطروا لخيار بينهما. أفلا ترقى القيم الإسلامية أن تكون في نظر مدعي الإسلام هذا، في مقام الليبرالية عند أولئك المؤمنين بها؟ أيعتقد إنسان في قلبه ذرة من إيمان أن نظاما تتحقق فيه الديمقراطية العلمانية هو خير من نظام يفقد جوانب من حسنات

الديمقراطية لكنه يحقق جوانب ضرورية من القيم الإسلامية؟ كلا والله، ولا سيما حين تكون الديمقراطية العلمانية حرباً على كل ما جاءت به الرسل من قيم التدين ومحاسن الأخلاق، حتى إن ذوي الدين من اليهود والنصارى في بلاد الغرب ليتداعون اليوم لحربه والوقوف ضد تياره [١].

الديمقراطية تصل بالإنسان إلى الحكم، لكن لا تقول له ماذا يفعل بعد أن يصل:

ومن أحسن الكتب التي تنقد الديمقراطية بشكل واسع وعميق ما كتبه الغربيون أنفسهم، ولأحد مشاهير الصحفيين وأظن أسمه ليبمان قول عجيب فهو يقول: أن الديمقراطية تصل بالإنسان إلى الحكم، لكن لا تقول له ماذا يفعل بعد أن يصل، وهذا عيب كبير، لذلك قلت لأحد إخواننا أن هذا عكس ما يعتقده أهل السنة، فالديمقراطية يهمها طريقة الوصول إلى الحكم ولا تهتم بما بعد ذلك، أما أهل السنة فبعد الوصول إلى الحكم عندهم أهم من طريقة الوصول إليه، فجوزوا إمارة المتغلّب ما دام سيطبق الكتاب والسنة ويقيم الشريعة [٢].

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص٧٨١.

(٢) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص١٠٠-١٠١.

هل الديمقراطية خير نظام توصلت إليه البشرية ؟

هذه العبارة «الديمقراطية خير نظام توصلت اليه البشرية » شائعة على ألسنة كثير من الناس حتى من كان منهم من المصلين، والعبارة ليست خطأً من حيث مخالفتها للشرع فحسب إذ معناها – إذا أُخذت على ظاهرها – أن الحكم الديمقراطي خير من الحكم بما أنزل الله تعالى فهي بذلك خير من حكم النبي ﷺ وحكم خلفائه الراشدين، ولكنها خطأ من حيث تصورها للحكم الديمقراطي. إن الديمقراطية لا تقول كما يقول الشرع: أحكم في المسألة الفلانية بالحكم الفلاني، بل تترك الحكم للشعب بحسب مفهوم كل دولة، ولذلك فإن الحكم في المسألة الواحدة قد يكون متعدداً بل متناقضاً بحسب ما يحكم به كل شعب ويكون مع ذلك كله ديمقراطياً لا شك في ديمقراطيته. أُنظر إلى الفتنة التي أثارها – حتى بين بعض الإسلاميين – اختيارُ أمريكا لرجل أسود أن يكون حاكماً لها. لقد استغربت والله من عدّ بعض الإسلاميين هذا الأمر دليلاً على حسن الحكم الديمقراطي. لقد نسي هؤلاء أن الديمقراطية لم تمنع بل أباحت للأمريكان أن يذهبوا إلى إفريقيا ويصطادوا الأفارقة كما تُصطاد الوحوش، وحشرهم في سفن كما تُحشر البضائع، ثم بيعهم بمزادات علنية كما تُباع البهائم. فالديمقراطية ليست هي التي ألزمت الناخبين الأمريكان بانتخاب أوباما الأسود، لكنها لم تمنعهم من انتخابه. فما الشيء الرائع في هذا؟ إن الرائع هو أن تحكم كما يحكم الإسلام بأن أكرم الناس أتقاهم، وأنه لا فضلَ لعربي على عجمي إلا بالتقوى. [1]

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص٨٠٢.

وانظر كتاب الاسلام لعصرنا، د.جعفر شيخ أدريس، مركز البيان للبحوث والدراسات، ص٥١٦-٥١٧.

ليس في الديمقراطية معيار يحدَّد به نوع القرار حسناً كان أم سيئاً، وإنما الذي يقرر ذلك هو الجهة التي تتخذ القرار حسب معتقداتها وتصوراتها ومصالحها:

قرار منع المآذن في سويسرا جاء بطريقة ديمقراطية، فكونه ظالماً أو خاطئاً لا ينفي كونه ديمقراطياً، لكن كثيراً من الناس ولا سيما المعجبين بالديمقراطية في بلادنا يخلِطون بين هذين الأمرين، فيصفون كل قرار أو سياسة أو سلوك يرونه جائراً بأنه غير ديمقراطي. وطالما حاولتُ أن أطلب من هؤلاء المعجبين أن يتذكروا بأن غزو أفغانستان جاء نتيجة قرار ديمقراطي، وأن غزو العراق كذلك، بل إن قرارات الدول الأوربية باحتلال كثير من الدول ولا سيما الدول الإسلامية واستعمارها، كانت قرارات ديمقراطية. ليس في الديمقراطية معيار يحدَّد به نوع القرار: حسناً كان أم سيئاً، وإنما الذي يقرر ذلك هو الجهة التي تتخذ القرار. والجهة تفعل ذلك بحسب ثقافتها ومعتقداتها وتصوراتها لمصالحها أو مصالح بلدها، ولذلك فإن قرارات ديمقراطية في مسألة واحدة في بُلدان متعددة، أو في بلد واحد في أزمان مختلفة قد تكون متناقضة. لا تقل لي: وكذلك يكون الأمر بالنسبة للمسلمين، نعم قد يكون كذلك بالنسبة للمسلمين في المسائل الاجتهادية، لكنه لا يكون كذلك بالنسبة للإسلام.

في الديمقراطية يكون القرار ظالماً وخاطئاً حتى لو توفرت فيه كل شروط الديمقراطية. أما في الإسلام فلا يكون القرار خاطئاً وجائراً إذا

توفرت فيه الشروط الإسلامية، بل لا بد أن تكون فيه مخالفة لهذه الشروط. ولذلك قال صاحب الموافقات كلمته الرائعة: (الشريعة كلها ترجع إلى قول واحد في فروعها وإن كثر الخلاف، كما أنها في أصولها كذلك، ولا يصلح فيها غير ذلك) [١].

هل تلزم الديمقراطية الشعب بأي مبدأ أو قيمة ؟

الديمقراطية لا تلزم أي شعب بأي مبدأ ولا قيمة نحن في العالم الإسلامي والعربي كثيراً ما نتوقع من الديمقراطية ما ليس فيها، ما الديمقراطية؟ الديمقراطية هي حكم الشعب، الديمقراطية لا تلزم أي شعب بأي مبدأ ولا قيمة ولا ولا ، تقول للشعب أنت الحاكم واختر لنفسك ما تريد، هذه الديمقراطية المبدأ، هذا المبدأ يأخذ شكلاً معيناً في الشعب هذا وفي الشعب هذا وفي الشعب هذا، فالديمقراطية ليس لها محتوى يعني مثلاً عندما تقول حكم إسلامي، هذه لها محتوى تقول الإسلام هو هذا القرآن و السنة ربما حتى لو قلت حكم نصراني عندهم مرجع حكم شيوعي عندهم مرجع، الحكم الديمقراطي ما عندهم مرجع، الشعب هو السلطة

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الخامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص٨٠٣.

وانظر كتاب الاسلام لعصرنا، د.جعفر شيخ أدريس، مركز البيان للبحوث والدراسات، ص٥٧٢-٥٧٣.

العليا وما يختاره الشعب هو الديمقراطية أنا كنت أقول لأناس في أمريكا يعني الآن يمكن أغلبية الناس تقول كل إنسان عمره في مثل عمر جعفر هذا يقتل هذا قرار ديمقراطي، لو صوتوا عليه ونجح ممكن أن يكون هذا قرار ديمقراطي، فالديمقراطية لا تلزم بخلق ولا تلزم بدين ولا تلزم بأي شيء، أنت يمكن أن تعترض على هذا القرار وتقول هذا القرار مخالف للدين أو مخالف للخلق لكن لا تستطيع أن تقول أنه مخالف للديمقراطية ما دام الإجراء فيه كان إجراء تصويت [1].

ما الذي يعجب الناس في الديمقراطية ؟

كل الأشياء التي تُعجب الناس في الديمقراطية تقريباً لها أصول في الدين، فأنا لذلك أقول لإخواننا لماذا تعطيها هذا الشرف؟ ما دام هذه عندك، يقول نحن لا نطبقها، طيب إذا كنت لا تطبقها وهي من عند الله فلن تطبقها لأنها ديمقراطية فمشكلتك ليست في النظرية ما دام كتاب الله عندك وحولت الحكم إلى دكتاتورية وإلى كذا وكذا، يعني ما فيه مبدأ في الدنيا سواءً كان حقاً أو باطلاً يلزم الناس، الناس هم الذين يختارونه، فالديمقراطية مثلاً حرية التعبير ما في الإسلام حرية تعبير؟! بلى لأن ما فيه كلمة حرية لكن الدين قائم على ما يسمى بالبراءة الأصلية يعني كل

(١)-جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص١٥٩.

إنسان له حق أن يتصرف بالبراءة الأصلية إلا إذا قال الدين لا، أنا ما أقول أريد أن أشتري سيارة أذهب أسأل العالم أقول له اشتري مرسيدس أو...، ربنا ما قال هذا[1].

الديمقراطية مبدأ لم يطبق:

أنا أميز بين النظرية والتطبيق أنا معظم كلامي عن الديمقراطية النظرية أنها مبدأ ما طبق أصلاً، ولا يمكن أن يطبق ولا في اليونان طبق، وهذا أيضاً ليس كلامي أنا، استثنوا من الشعب ولا أدري من الذي استثنى استثنوا كل النساء والمنظمون والأرقاء والأجانب، الذين كان لهم الحق سُدس الشعب هؤلاء يجتمعون أربعين مرة في السنة، قلت لنفرض أنهم يجتمعون من الصباح إلى المساء عشر ساعات أنا حسبت وجدت كل واحد نصيبه منهم ثانية قال أحد كبار المنظرين الديمقراطيين دكتور (دال) وأضيف له كلاماً آخر أن الذين يتكلمون كانوا هم في الحقيقة القادة فقط والباقين يستمعون والذين يستمعون ويتابعون كانوا في الغالب من أهلهم أو أقربائهم أو أصدقائهم أو كذا فالصورة هذه المثالية التي في ذهن الناس غير مطبقة، الديمقراطية المثالية هي الديمقراطية من الناحية النظرية هي التي يجتمع الناس كلهم فهذه لا يمكن أن تكون نظام حكم، ولذلك أنا من

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص١٤٦-١٤٧.

الأشياء التي تعجبني في كثير من الذين وضعوا الدستور الأمريكي كان كثير منهم أُناس عقلاء، عندما جاءوا يضعون دستورهم ما قالوا نريد النموذج الفلاني، أو النموذج الفلاني، قالوا هذه بلادنا وهذه ظروفنا نريد أن نختار الشيء الذي يناسب معنا، فهذا هو الذي يناسبنا ليس هو الديمقراطية، بعضهم قال كذا قال بعضهم الديمقراطية الحكم المباشر وحكمنا ليس حكم مباشر، فإذاً نظامنا جمهوري نيابي وليس ديمقراطي قالوا لأنه لا يمكن الذي سموا نظامهم نظام ديمقراطي، ديمقراطية غير مباشرة لكن إذا كان غير مباشر إذا هي ليست ديمقراطية [1].

الديمقراطية نظرية يتعذر العمل بها :

الديمقراطية بحسب تعريفها العلمي، نظرية يستحيل العمل بها أو يتعذر إلا في مجموعات لا تتجاوز بضع عشرات من الآلاف من الناس، ولذلك فإن الأوربيين لما بعثوها بعد ألفي عام من موتها في أثينا أسموا ديمقراطيتهم بالديمقراطية غير المباشرة أو الديمقراطية النيابية، أما الأمريكان فقد كان الكثيرون من واضعي دستورهم يرون أن الديمقراطية إنما هي الديمقراطية المباشرة التي كان معمولاً بها في أثينا، ولذلك صرحوا بأن نظامهم ليس نظاماً ديمقراطياً، وإنما هو نظام جمهوري نيابي، وقد

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص ١٤٧.

يستغرب بعضكم كما استغربت إذا علموا أن كلمة الديمقراطية لم ترد في أي من الوثائق السياسية الأمريكية الأساسية الثلاث :الدستور، وإعلان الاستقلال، وحقوق الإنسان، كما قال أحد الكتاب الأمريكان [1].

الإيمان المطلق بالعمل بقرار الأغلبية لا يكون في الواقع ممكناً:

إن الإيمان المطلق بالعمل بقرار الأغلبية كما أنه أمر مخالف للشرع، بل وللعقل أيضاً، فهو لا يكون في الواقع ممكناً، ولذلك قال منظروا الديمقراطية إن العمل بقرار الأغلبية إنما يكون ممكنا في المجتمع المتناسق، أي المجتمع الذي يجمعه ـ في غالبه الأعم ـ ثقافة واحدة وقيم أكثرها مشتركة وهكذا. في مثل هذا المجتمع لا يشعر الناس بأن أمرا خطيرا قد حدث إذا ما فاز حزب وخسر آخر لأن الفرق بينهما ليس فرقاً جذرياً. وأما حين يكون المجتمع منقسماً انقساماً حاداً في مسائل يعدها المختلفون قضايا جذرية فإنهم لن ينصاعوا لرأي الأغلبية.

عبَّر عن هذه الفكرة بوضوح كاتب أمريكي يدل عنوان كتابه على مقصده: (قبل أن يبدأ التراشق ...) من الأمثلة التي ذكرها لمثل هذه القضايا التي لا مساومة فيها والتي تؤدي إلى التراشق بالسلاح قضية

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص٨٧٣-٨٧٤.

الإجهاض التي حملت بعض المواطنين الأمريكان على قتل طبيب مارسه، لأنهم إعتبروه قتلاً لنفس بريئة وهو أمر لا مساومة فيه، فكيف إذا كان الخلاف في أمور أخطر، إذا كان بين مؤمنين وكافرين، أو بين فرق دينية كالسنة والشيعة كما هو الحال في العراق، أو بين قوم مع الاحتلال وآخرين يعدونهم خونة كما هو الحال في أفغانستان. لقد أجرى الأمريكان في كل من هذين البلدين انتخابات وافتخروا بأنهم جعلوا هذه البلاد ديمقراطية، وظن بعضهم في سذاجة أن الإنتخابات ستحل مشكلتهم. لكن الواقع أن الصراع استمر وأن القتل ازداد استعاراً. وما كان لهذا إلا أن يحدث حتى لو كانت الإنتخابات نزيهة مئة بالمئة [1].

شروط تحقق الديمقراطية:

في رأيي أن للديمقراطية – بهذا الشكل الغربي – شروطاً فإذا لم تتحقق هذه الشروط، فلن تتحقق الديمقراطية، وهي:

١ – أن تكون الأمة ممثلة في أحزابها متفقة على إطار عام، سواء كان إطاراً فكرياً أو اقتصادياً أو خلقياً، ومهما اختلفت هذه الأحزاب فإنها لا تخرج عن هذا الإطار، ولا يؤثر تغيير هذا الحزب أو ذاك في الإطار العام بحيث أنه إذا جاء هذا الحزب أو ذاك الحزب لا يؤثر مجيء هذا أو زوال

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص ٧٥١.

ذلك في الإطار العام، فهنا يمكن أن يكون هنالك تسامح مثل العمال والمحافظين في بريطانيا والجمهوريين والديمقراطيين في أمريكا، فالحزبان وجهان لعملة واحدة، ولذا فالإنتخابات في أساسها ليست على المبادئ والمواقف وإنما على الشخصيات. إذا لم يتحقق هذا في شعب من الشعوب سواء أكان إسلامياً أو غير إسلامي لا يمكن أن تكون ديمقراطية إذا كان هنالك أمة تحكم بالديمقراطية الغربية ونشأ فيها حزب شيوعي وقوي، بحيث أنه إذا ترك له المجال سيفوز في الإنتخابات هل يرضى الباقون؟ ما يرضون وسيكونون مستعدين للتضحية بالديمقراطية لئلا يأتي الشيوعيون وهم محقون في هذا، قيل للفيلسوف البريطاني برتراند رسل إلى أي حد تتسامح مع الشيوعيين قال: ما لم يصلوا إلى الحكم، فقيل له: لماذا؟ فقال: لأن الديمقراطية حينئذ تكون مغفلة، فهي قد هزمت نفسها، بالإنتخابات وبالتصويت تهزم الديمقراطية المبنية على التصويت، وأقول لإخواننا المعجبين بالديمقراطية الأمريكية – وفيها ما يعجب بلا شك – إذا قوي الإسلام في هذه البلاد وصار عدد المسلمين بحيث أنه يحتمل أن يكون رئيس أمريكا منهم، فصدقوني أنهم سيضحون بالديمقراطية لئلا يأتي حاكمٌ مسلم.

وقد قلت في مناقشة مع الأستاذ الغنوشي من هذا المنبر كلمة ربما أثارت الاستغراب حيث قلت: «إن زوال الديمقراطية سببه الحركة الإسلامية» وعنيت بهذا أن من بيدهم الأمر من القوات المسلحة والفئة

البيروقراطية الحاكمة وهي علمانية في مصر وفي الشام وفي بقية البلاد العربية، هذه القوى لاحظت أنه إذا ترك المجال للأحزاب الإسلامية فإنها ستأتي إلى الحكم، فضحوا بالديمقراطية للحيلولة دون وصولها إلى الحكم.

كانت مصر فيها ديمقراطية وسوريا والعراق والسودان كل هذه البلاد كانت تحكم بالديمقراطية حتى كان السودان كما في بريطانيا مجلس نواب، وكذا إذا تتبعتم زوال الديمقراطية في هذه البلاد أن سببه الأساسي هو الحيلولة دون أن تأتي الحركات الإسلامية إلى الحكم. قد يقول إنسان: ومن الذي قرر ألا يأتوا إلى الحكم؟ أقول: قرره من بيدهم القوة والشوكة من العلمانيين، والقوة والشوكة في أيدي القوات المسلحة والشرطة والطبقة التي تسير دفة الحكم من الموظفين. ولم يكن للحركة الإسلامية في هذه الدول قوة في هذه المجالات، ولو كان لها قوة، لما استطاع العلمانيون أن يحولوا دونها ودون الوصول إلى الحكم .

أضرب لكم مثلاً من بلادي السودان: السودان من أكثر البلاد التي ظلت تحاول أن ترجع إلى الديمقراطية بعد كل فينة وأخرى، آخر تجربة كانت تجربة الصادق المهدي فهو جاء إلى الحكم والذين ساعدوه في ذلك طلبوا منه أن يُلغي القوانين الإسلامية، لكن الرجل جاء بالإنتخابات وهو رجل ملتحي وجماهيره جماهير متدينة، فلا يمكن أن يذهب ويقول لهم في الإنتخابات أنا لا أريد الشريعة الإسلامية، وكذلك سموه قوانين سبتمبر وهو الشهر الذي وضعت فيه، فهو ما استطاع أن يفعل هذا لا في أيام

الإنتخابات ولا بعد الإنتخابات، ثم إن الجبهة الإسلامية حظيت بمقاعد لم يحظ به حزب إسلامي في العالم العربي حوالي خمسين مقعداً وكان الحزب الحاكم له مائة وقليل والحزب الذي يليه ستون، وبعد مدة من الزمان تكونت حكومة رئيسها الصادق المهدي وفيها الحزب الثاني وفيها الحزب الثالث الذي هو الجبهة الإسلامية يعني لم يبق في البرلمان الا أعداد قليلة ليس لها صوت في داخل الحكومة، ماذا حدث؟ قائد الجيش أرسل مذكرة إلى رئيس الوزراء ينذره فيها أنه إن لم يوسع دائرة حكومته فإن لهم معه شأن، وحينذاك كنت غائباً عن السودان فقلت: الآن انتهت الديمقراطية في السودان لأنه لا ديمقراطية إذا كان قائد الجيش يهدد رئيس الوزراء وفعلاً انصاع رئيس الوزراء، وخفية قيل له: أن المراد بالتوسيع هو أن تخرج الجبهة، وفعلاً خرجت الجبهة وأتي ببعض اليساريين وغيرهم إلى الحكم هذه الواقعة أقنعت كل إنسان يريد الإسلام في السودان بأن طريق الديمقراطية مغلق أمامه وأقول لكم: إن كثيراً من السودانيين الإسلاميين كانوا فعلاً يريدون أن يصلوا إلى الحكم بالطريقة الديمقراطية - وأنا ما كنت منهم - لكن على كل حال إحقاقاً للحق أن كثيراً منهم كانوا يريدون هذا، وما اقتنعوا إلا بعد هذه الحادثة التي كان فيها في الحقيقة نوع من الإذلال للجبهة الإسلامية ونوع من الظلم الواضح عليها.

فالسبب **الأول**: هو أنه اذا لم يكن هنالك إطار للأمة متفقة عليه والأحزاب كلها تعمل فيه فلا يمكن أن تكون ديمقراطية، واذا كانت فلا

يمكن ان تدوم لأنه سوف تنقلب عليها بعض القوى الأخرى وهذا السبب الأساسي في رأيي.

السبب الثاني: المقدرة على الإستقلال لا سيما الإستقلال الإقتصادي، فالدولة إذا كانت فقيرة فالإنتخابات فيها تكون مهزلة فلا يكون الذين يأتون إلى الحكم هم الذي اختارتهم الأمة ولكن هم الذي اختارتهم هذه الدولة المجاورة أو تلك الدولة المجاورة أو تلك البلد الرأسمالية البعيدة أو تلك البلد الشيوعية الغريبة، لأن الإنتخابات كما تعلمون تحتاج إلى تمويل، فالذي يمول هو الذي يأتي إلى الحكم هذا إذا كانت البلد ضعيفة، حتى قال لي بعض الإخوان المصريين مرة وهو يمزح وقد ذهب إلى السودان أيام الإنتخابات قال لي والله لو أردتم أن تصلحوا أحوال السودان الإقتصادية فاعملوا الإنتخابات كل سنتين لأني رأيت من الأموال التي جاءت إلى السودان الشيء العظيم.

وأيضا إذا كانت البلد غنيةً اقتصادياً لكنها ضعيفة من نواحي أخرى أمنية وعسكرية، أيضا تؤثر فيها الدول الكبيرة ولهذا يقولون أن أمريكا تؤثر في بعض الإنتخابات حتى في الدول الغربية.

السبب الثالث: هو تأثير الحركة الشيوعية فالحركة الشيوعية في أيام الحرب الباردة كما تعلمون كانت كل الدول العظمى تحاول أن تجمع إلى حزبها أو كتلتها أكبر عدد من الدول وهذه الدول استطاعت عن طريق أحزابها الشيوعية وعن طريق إغراءاتها أن تعين بعض الناس لأن يأتوا إلى

الحكم فهي عملت على الحيلولة دون الديمقراطية، من الناحية الفكرية فقد أعطت الذي يريدون الدكتاتورية مادة فكرية في نقد الغرب، والماركسيون إجتهدوا جداً في نقد الغرب الرأسمالي وكثير من نقدهم صحيح فإذا قرأه الإنسان وقيل له:

ما الديمقراطية؟ لا يمكن أن يأتي إلى الحكم إلا إنساناً غنياً وهذا صحيح.

ما الديمقراطية؟ هؤلاء الذين يأتون إلى الحكم تمولهم فئات رجال الأعمال فلذلك يعملون لمصلحتهم.

ما الديمقراطية؟ الديمقراطية ينبغي أن تكون هي الديمقراطية الإقتصادية، فاذا لم تكن ديمقراطية إقتصادية فلا معنى للديمقراطية السياسية، والديمقراطية الإقتصادية هي أن يكون كل هؤلاء الناس يشتركون في هذه الثروة وهكذا أعطوا الحكومات هذه الأنظمة الدكتاتورية مادة فكرية وأعطوهم إلى ذلك مثلاً يحتذى وهذه مشكلتهم الآن أن المثل قد ذهب فيقول الواحد منهم في نفسه، نحن يمكن أن نكون دولة حديثة، ودولة معاصرة وقوية من غير أن تكون ديمقراطية، فهذه روسيا ليست ديمقراطية وهي دولة ترهب أمريكا وهذه الصين وهذا كذا فهنالك إذا مثل يحتذى به .

السبب الرابع: وهو سبب أساسي وهو عدم إيمان الناس بالديمقراطية في بلادنا فالديمقراطية بشكلها الغربي لا يؤمن بها الناس لأنه ليس لها جذور في البلاد، لا في التاريخ ولا في فكر المفكرين من العرب، ولا من

المسلمين وليس لها جذور في دينهم، فهي ليس مرتبطة ارتباطاً قوياً بمشاعر الناس ثم هي مرتبطة في الغرب بالرأسمالية والناس لا يريدون الرأسمالية وهي كذلك مرتبطة بالإباحية والناس لا يريدون هذا وهي ترتبط بالعلمانية حتى أن كثيراً من الغربيين أنفسهم لا يتصورون الديمقراطية إلا ومعها العلمانية فهذه الأسباب جعلت الديمقراطية إذا ذهبت لا يبكى عليها، وكثير من الناس يتحدثون عن الجوانب السلبية في الأحزاب وتنازعها وتفريقها لأهل البيت الواحد وكذا.

لكن إذا لم تكن ديمقراطية بالمفهوم الغربي فهل البديل هو النظام القهري؟ لا يمكن أن نقول أن هذا النظام هو النظام ذو الجذور في العالم الإسلامي، وفي فكر الناس أو في دينهم أو في تجربتهم ونحوه لا يمكن أن نقول هذا لأن النظام القهري إذا لم يكن إسلامياً فهو مرفوض لأنه إذا لم يكن إسلامياً فلا نقبله سواء كان قهرياً أو ليس قهرياً.

وهل يمكن أن يكون إسلامياً وقهرياً، حتى إذا افترضنا هذا فنقول أنه بقدر قهريته يفقد شيئاً من إسلاميته.

فمشكلتنا إذا ما النظام الذي نريد؟ ما القيم السياسية التي ندعو اليها؟ كثيراً ما نقول إن الحل هو الإسلام، ما معنى الحل هو الإسلام؟!

مشكلة أمامي ميكرفون خربان الحل الإسلام طيب كيف أحله بالإسلام، تقول الحل هو إفعل كذا كذا.

فمشكلة العراق والكويت نقول الحل هو الإسلام، كيف؟ ماذا أفعل حتى أحل المشكلة، أنتظر حتى تأتوا أنتم إلى الحكم وتحكمون ثم تحل المشكلة؟ ما معنى الحل الإسلامي؟ لابد أن نوضح فاذا قلت لي إذا كنت

مؤمناً أعبد بالطريقة الإسلامية، فأقول لك نعم ولكن ما هي الطريقة الإسلامية فلا تقل لي أعبد بالطريقة الإسلامية ثم تسكت ولكن تقول لي: صل الصلوات الخمس والصلوات الخمس تؤدى في الأوقات الفلانية وركعاتها كذا وكذا وصفتها كذا وكذا وتصوم والصيام هو كذا وكذا فنحن نريد شيئاً من هذا بالنسبة للنظام السياسي فلا يكفي أن نقول نريد نظاماً إسلامياً فقط ولا يكفي أن ننتقد الديمقراطية ولا يكفي حتى أن نقول نريد الشورى لأنه ما الشورى؟ وكيف نريد أن نطبقها، أنا لا أريد أن أسأل أسئلة تعجيزية، كلا وإنما أريد أن نستفيد من هذا فائدة إيجابية نريد أن نجتهد بدلاً أن يكون كلامنا كله منصباً على النقد، ونصور للناس ولأنفسنا أن الحل يسير وهو أن يذهب هذا الحاكم أو ذاك الآخر وكل الأمور بعد ذلك ستصبح حليباً وعسلاً لا، ينبغي أن نواجه المشكلات كما هي، وأقول لكم بأني اشتركت من قريب في ندوة في السودان وهؤلاء الشباب العساكر في السودان يريدون الحكم بالإسلام، فأول ما واجههم هو النظام السياسي، فالنظام السياسي الإسلامي في ظروفنا هذه وكيف يكون؟ وظلوا يتناقشون ويتناقشون وكتبت مذكرات وما زال الناس يتناقشون فينبغي إذاً أن نبذل جهداً في هذا فاذا قلت لي أحكم بالإسلام فسأقول لك ما الحكم بالإسلام؟ تقول لي طبق الحدود فأقول لك هذه واضحة إن شاء الله نجتهد ونطبقها [1].

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص٧٩١-٧٩٧.

هل من ينتقد الديمقراطية يدعو إلى الدكتاتورية ؟

إذا أنا ما رضيت حكم الشعب أرضى بحكم الفرد، أنا أرضى بحكم الله سبحانه وتعالى نحن الآن نتكلم عن الناحية النظرية كيف نحكم كذا؟ أنا أريد أن أقول لك بعض الأشياء التي يريدها الناس في الديمقراطية هي عندي لا تقول لا نطبقها حتى إذا قلنا نظامنا ديمقراطي ربما لا نطبق نظام الديمقراطية كلها مثلا حرية التعبير، ما يسمونه حكم القانون، بالله يا أخي هل وجدت تطبيقاً لمبدأ حكم القانون أكثر من رسول يقول لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها، أي حكم قانون أكثر من هذا حكم القانون هو حكم العدالة، طيب فهنا أنا لا أحتاج إلى أن آخذ حرية التعبير منه لا أحتاج إلى أن آخذ حكم القانون منه، اليوم كنت أراجع كلام قرأته قبل مدة أراجعه من أجل المقابلة، عبدالرحمن بن عوف قال أنه كان في الحج وجالس مع عمر وجاء رجل وقال لأمير المؤمنين أكلمك عن فلان، يقول لو قد مات عمر لقد بايعت فلاناً مثلما بايع عمر أبو بكر، فغضب عمر وقال إني قائم في العشية بالناس فمحذرهم هؤلاء الذين يريدون أن يغصبوهم حقهم، وإنه إذا بايع رجلٌ رجلاً من غير مشورة المسلمين فلا يبايع هو ولا يبايع الذي بايعه، فأنا أيضاً لا أحتاج أن آخذ هذا منهم، فبعض الأشياء التي يربطها الناس أيضاً بالديمقراطية هذا الذي اختارته هذه الشعوب [1].

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص١٤٨.

لماذا الذين يرفضون الديمقراطية يرفضون المجالس والإنتخابات والتنويع والمؤسسات الحكومية؟

هذا جهل منهم لأنهم ربطوا الديمقراطية بهذه ولأنه اعتبر أن رفض الديمقراطية رفضاً لهذه.

بعض المدافعين عن الديمقراطية من اليساريين قالوا إن الإنتخابات هذه غير مناسبة مع الديمقراطية هذا كلام الغرب أنفسهم ورأيه في غاية الوجاهة قال لأن الإنتخابات هي تفترض أن هناك أناس يصلحون للحكم وهناك أناس لا يصلحون والديمقراطية تقول أن الحكم للشعب، طيب ماذا نفعل قال نعمل بالقرعة كما كان الحال في الديمقراطية الأثينية ما كان في إنتخابات أنت تريد أن تحكم وأنا أريد أن أحكم، نختار والذي يطلع له يصير حاكماً، قال وانظروا إلى البرلمانات هذه لأنها بالإنتخابات تجدون أن نسبة أصحاب المال أكبر من نسبة المتعلمين في الجامعات، وكذا الرجال نسبتهم أكبر من النساء، لكن إذا صار بالقرعة سيأتي ناس من عامة الشعب وستأتي النساء وسيأتي غير خريجين الجامعات وكذا، فالإنتخابات ليست هي من لوازم الديمقراطية بل هي ممن يتعارض مع الديمقراطية.

لكن المقلدين عندنا يظن أنه ما يمكن أن تكون هناك ديمقراطية من غير انتخابات، طيب لنفرض أننا نريد انتخابات وقلت هذا الكلام لبعض إخواننا في السودان، الوسائل لها علاقة بالأهداف الإنتخابات في البلاد الديمقراطية يشترك فيها كل الناس لماذا لأن الحكم لهم هم، أنا إذا جئت

قلت الحكم لله ليس للشعب فكيف تكون انتخاباتي أضعها بحيث أن الناس يختارون من يرونه أجدر لتنفيذ حكم الله، فستكون وسيلتي مختلفة عن وسائلهم، وحتى بالنسبة للحكم كثير من إخواننا يحرجهم أن الخلفاء الراشدين ما اختارهم الشعب كله يعني أغلبهم اختارهم الصحابة الذين في المدينة وبعض رؤساء الأجناد وكذا لكن على أي أساس عندما عمر رشح الستة ماذا قال عنهم ما قال هؤلاء أحسن من يمثل الشعب قال هؤلاء النفر الذي توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راضٍ فأنا أختار من أرى أنه أجدر الناس من الناحية العلمية ومن ناحية القدرة لأنه ممكن أن يكون الإنسان عالماً ولكن ما عنده القدرة أو كما يقول علماء المسلمين ليس من أهل الشوكة لأن الحكم يحتاج إلى قوة وهذا هو السر أن الرسول ﷺ قال: الناس تبع لقريش، والناس يظنون أنها مسألة عنصرية وهي ليست مسألة عنصرية مسألة قريش هذه لأن الرسول حكى شيء واقعي، قال الناس تبع لقريش، لأن مؤمنهم تبع لمؤمنهم وكافرهم تبع لكافرهم يعني هذه قاعدة فأنت لا تخالف الحقيقة هذه تروح تأتي بواحد ليس من قريش الناس لا يردونه فما يستطيع ينفذ حكم الله، لكن لو كان من بلد لا تعرف قريش فما ينطبق عليها هذا[1].

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص١٤٩-١٥٠.

من مشاكل الديمقراطية:

الديمقراطية فيها مشاكل كثيرة، مع الأسف كثير من الناس لا يعرفونها، ولذلك الذين وضعوا الدستور الأمريكي أعقل من الذين جاءوا بعدهم ما كانوا يريدون الديمقراطية التي يسمونها الديمقراطية الخالصة، ولذلك قالوا نحن نريد ديمقراطية ليبرالية.

ما معنى ليبرالية أي التي تتكلم عن حقوق الإنسان وكذا وكذا، لكن نشأت مشكلة قالوا أنتم الآن تقولون السيادة للشعب ولكن في الوقت نفسه تقولون أنه لا يحق للشعب أن يعتدي على الحريات، من الذي قال لا يحق له كأنكم تفترضون أنه هناك قوة أكبر من قوة الشعب وإلا صار الكلام متناقضاً وأحد الألمان كتب قبل مدة كتاب عن تناقض الديمقراطية الليبرالية وأثار ضجة وما حلت المشكلة إلى الآن، وأنا في كثير من المؤتمرات عندما يأتي موضوع حقوق الإنسان أقول لهم من الذي أعطى الإنسان هذه الحقوق؟ قالت واحدة متخصصة هذا إجماع، طيب أنت قبل قليل قلت إن بعض المسلمين تحفظوا عليه فكيف الآن تقولوا إجماع؟ طيب هو إجماع متى كان الإجماع هذا في وقت من الأوقات، يمكن الآن بعض الناس يقولون غيَّرنا رأينا مشكلتهم الآن رغم الضجيج الكبير عن الديمقراطية مالها أساس كان أساسها الدين قالوا لا نريد الدين، كانوا يقولون شيء طبيعي فصارت الحجة واهية هل الطبيعي أن الرجال يتزوج رجل، خرجوا عن الطبيعي، فما أصبح لها أي أساس تعتمد عليه غير أن

هذا هو الذي إختاره الغرب الآن، ولذلك صاروا يقولون عن كل شيء يدعون إليه يقولون هذا ليس خاصاً في الغرب ليس هذا ثقافة محلية بل هذه مسألة إنسانية، لكن أنا إنسان ولا أريده فكيف يقال مسألة إنسانية؟[1].

ليس في الديمقراطية مبدأ خُلُقياً يُلزِم البلد الديمقراطي بأن يحب لغيره ما أحب لنفسه:

من قال: إن في الديمقراطية مبدأ خُلُقياً يُلزِم البلد الديمقراطي بأن يحب لغيره ما أحب لنفسه؟ إن الديمقراطية هي حُكم الشعب، أو هي في الواقع حكم أكثرية نوابه في المجالس التشريعية، أو هي حكم المسؤولين الذين أعطاهم الدستور سلطات يقضون فيها بما يرونه في مصلحة شعوبهم. لكن النواب والمسؤولين - وربما كثير من أفراد الشعب - قد يقولون: نعم، إن الديمقراطية هي النظام المفضّل لنا في بلادنا، ولكنها ليست هي التي تحقق مصالحنا إذا ما تبنّاها غيرنا ولا سيما في العالم العربي. هكذا كان يقول بعض قادة الفكر السياسي الغربي في تسويغ ما يعدّه العرب كيلاً بمكيالين.

لكن مشكلة الغرب أن هذه الحجة لم تعد - حتى بين الغربيين - حجة

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص١٦٣

مقبولة يمكن التصريح بها والدفاع عنها. بل إن مساندة الحكام الدكتاتوريين صارت أمراً محرجاً للساسة الغربيين حتى في داخل بلادهم، ولذلك أرادوا أن يخرجوا من هذا الحرج باللجوء إلى وسائل، منها: كثرة الحديث عن الديمقراطية، والقول بأنها ليست مسألة خاصة بالثقافة الغربية، وإنما هي حاجة إنسانية صالحة لكل أمة في كل مكان، ومنها إقناع أبواقهم بأن يقوموا بإصلاحات تأخذ شكل الديمقراطية الغربية: انتخابات، مجالس تشريعية، أحزاب، صحف، وغير ذلك.

لكن سرعان ما تبيّن للناس في داخل البلاد التي يحكمها المتعاونون مع الغرب، وفي الغرب نفسه أن كل هذه أشكال زائفة للديمقراطية المعروفة في الغرب، ثم تبيّن للغرب كما تبيّن للمواطنين في البلاد العربية أن النُظم التي كانت تحكمهم ليست ديمقراطيات زائفة فحسب، وإنما هي نظم فاسدة أيضاً. والناس قد يصبرون على الحاكم المستبد أكثر من صبرهم على الحاكم الذي يرونه ينهب أموالهم ويظلمهم، وأكثرَ من صبرهم على الحاكم الكذاب الذي يخون الأمانة ويعقد اتفاقات سرية مع الأعداء.

إن معرفة الغرب بهذه الحقائق هي التي جعلته يسارع إلى تأييد ثورات الشباب واعتبار أهدافها من الأمور التي كان يدعو إليها، بل التي يعدُها جزءاً من حضارته وثقافته ونُظُمه السياسية.

كيف يعترض الغرب على ثورات تطالب بالحرية والديمقراطية والشفافية والمساءلة وتكوين الأحزاب وغير ذلك؟

لكن الغرب رغم هذا التأييد الظاهر الذي كان لا بد منه يظل حائراً إزاء هذه الأوضاع الجديدة في العالم العربي: ما السياسات الجديدة التي ستؤدي

إليها الحريات التي طالب بها المتظاهرون إذا صارت أمراً واقعاً؟ كيف يمكننا أن نتعاون مع برلمانات مكونة من أحزاب شتى لكل منها تأثير مهما كان ضئيلاً على سياسة البلاد؟ كيف سنتعامل مع حكومات قد لا تستطيع أن تجعل اتفاقاتنا معها باقية في حيز الكتمان في ظل المطالبة بالشفافية؟ [١].

الدعاية الواسعة للديمقراطية أعمت كثيراً من الناس عن عيوبها:

لم تجد الديمقراطية في تاريخها كله رواجاً مثلما وجدت في عصرنا هذا، لقد كان معظم المفكّرين الغربيين منذ عهد اليونان كثيري النقد لها، بل ورفضها، حتى أن أحد الفلاسفة البريطانيين المعاصرين يقول: إذا حكمنا على الديمقراطية حكماً ديمقراطياً بعدد من معها وعدد من ضدها من المفكّرين، لكانت الخاسرة[٢].

أما في عصرنا فإن الدعاية الواسعة لها أعمت كثيراً من الناس ــ ولا سيما في بلادنا ـ عن عيوبها التي يعرفها منظّروها الغربيون ــ بل إن المفتونين بها المروّجين لها، صاروا يصوّرونها كالبلسم الشافي لكل مشكلات المجتمع السياسية وغير السياسية [٣].

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص٨٠٤.
وانظر كتاب الاسلام لعصرنا، د.جعفر شيخ أدريس، مركز البيان للبحوث والدراسات، ص٦٢٥-٦٢٧.

(٢) Yoark, ١٩٩٥, P.٣ Roos Harrison, Democracy, Routledge, london and New

(٣) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص٧٩٤.
وانظر كتاب الاسلام لعصرنا، د.جعفر شيخ أدريس، مركز البيان للبحوث والدراسات، ص٢١٨.

الديمقراطية التي يدعو لها الغرب:

هم يقولون لا بد أن تطبق الديمقراطية على شرط أن تكون تابع لي أليس هذه دكتاتورية، إن هذا كمثل شخص يقول لك أنا أحررك من الرق على شرط أن تكون تابع لي، أنت إذاً ما حررتني [1].

الديمقراطية بالمفهوم الغربي هي ديمقراطية علمانية ليبرالية لا مكان فيها لمن لا يلتزم بهذه القيم:

والذين يعرفون الديمقراطية يعرفون أن هذا ليس بالشيء الجديد عليها، بل كانت كذلك منذ نشأتها في أثينا، ومنذ أن عادت إلى أوروبا وأمريكا. إنها لم تكن أبداً ديمقراطية لكل الناس مهما كانت الخلافات بينهم، إنها اليوم ديمقراطية علمانية ليبرالية لا مكان فيها لمن لا يلتزم بهذه القيم. سيقول الذين لا يعلمون: كيف وهم لا يمنعون أحداً من دخول مجالسهم التشريعية حتى لو كان مسلماً، كما نرى اليوم في بريطانيا والولايات المتحدة؟ نعم، إنهم يفتحون الباب لكل أحد ولكن بشرط أن يكون ملتزماً بتلك القيم السياسية، ولكن حتى هذا لن يدوم طويلاً إذا ما بدأ المسلمون يكثرون ويزداد تأثيرهم.

لقد كانوا إلى وقت قريب يتحدثون عن المجتمع المتعدد الثقافات، أما اليوم فقد كثر الحديث عن ضرورة التجانس والتلاحم، ويعنون به التلاحم الثقافي.

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الخامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص١٥٢.

وصاروا يأخذون بسبب ذلك على المسلمين لِكون دينهم يمنعهم من مثل هذا الذوبان في مجتمع غير مسلم، ويجعلهم يعيشون في عزلة إختيارية عنه.

نعم، إن الوطن يكون أكثر استقراراً، وأكثر قدرة على التطور وعلى الدفاع عن نفسه كلما كان أكثر تلاحماً وكلما قلت الخلافات الأصولية بين مواطنيه، لكن ما كل اتفاق على مبدأ أو ثقافة ـ أيّاً كانت ـ هو مما ينتج هذا التلاحم.

بل إن بعض المعتقدات والثقافات من شأنها أن تحدث هي نفسها عداوة بين المنتمين إليها. ونعم إن الاتفاق على معتقد معين حتى لو كان عبادة للأوثان ينتج ما يسميه القرآن الكريم مودة بين المعتقدين، وقد يدعوهم لأنْ يتحدوا في مواجهة ما يعدونه خطراً عليهم أجمعين [1].

كل قرار (مهما كان) يتوصل إليه بطريقة ديمقراطية فهو ديمقراطي:

كل قرار يتوصل إليه بطريقة ديمقراطية فهو ديمقراطي، سواءً كان مخالفاً للإسلام أو مخالفاً للمسيحية أو مخالفاً للخُلق أو مخالفاً للدين فهو ديمقراطي، لأن كثيراً من إخواننا حتى من الأمريكان أنفسهم يخلطون بين الديمقراطية المبدأ الذي يقول الحكم للشعب والسيادة للشعب،

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص٧٩٩-٨٠٠.

وانظر كتاب الاسلام لعصرنا، د.جعفر شيخ أدريس، مركز البيان للبحوث والدراسات، ص٤٣٩-٤٤٠.

والديمقراطية كما هي مطبقة في مكان وزمان معين، كنت مرة أقول هذا الكلام في أمريكا وقلت إن الأمريكان الآن يستفظعون الاعتداء على الأطفال، ما عندهم مانع في الزنا بين الرجال والنساء ما داموا متراضين لكن يستفظعون الاعتداء على الأطفال، وقلت يأتي وقت من الأوقات ويباح هذا، فوقف أحد الإخوان وقال بالمناسبة هناك جماعات الآن تدعوا إلى هذا وتقول ما الفرق بين الكبار والصغار، فمن الناحية النظرية كل شيء مهما كان فظيعاً هو ممكن من الناحية الديمقراطية [1].

عدم الخلط بين الوسائل التي اختارتها الدول الغربية لتنفيذ الديمقراطية وبين مفهوم الديمقراطية؟

لا تخلطوا يا إخوان بين الوسائل التي اختارتها أمريكا وبريطانيا لتنفيذ الديمقراطية وبين مفهوم الديمقراطية هذه وسائل للديمقراطية، والتقليد لن يعيننا على اختيار البديل، التقليد هو كسل فينا، يقولون نحن أوضاعنا دكتاتورية نريد نظام الغرب، الغرب ما قال هذا ما قال أعطونا من اليونان من السودان هم جلسوا وفكروا وأنت إجلس وفكر لأن بعض الأشياء حتى لو كانت في نفسها حسنة قد لا تناسب الظرف الذي أنت فيه، يعني يكون ضررها أكبر.

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع وإعداد: د.مبارك بن محمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص١٦٣.

أنا أذكر بعض إخواننا في العالم العربي مرة كان جاءته فرصة للانتخابات والبلد فيها قبائل وكذا، قلت لهم أنا والله لو في مكانكم ما أعمل إنتخابات بالطريقة الغربية هذه، وبعدين أعمل فتنه بين الناس وهم قبيلة واحدة، لأن من الأشياء المهمة في السياسة الإستقرار وهو هدف كبير في السياسة، قولوا للقبائل أنتم اختاروا ناسكم كل جماعة قبيلة تختار بالطريقة التي تريدها وخلاص لا يلزم الإنتخابات[1].

الديمقراطية لا تصلح إذا لم يصلح الشعب:

قال بعض الكبار من واضعي الدستور الأمريكي إن الديمقراطية لا تصلح إذا لم يصلح الشعب، وهو كلام صحيح وبدهي ينطبق على كل نظام سياسي، لأن المؤسسات كما قال أحدهم هي كالقلاع إنما يعمرها الرجال، إن كون الشخص منتخباً لا يعني كونه صالحاً، وكون القرار قد اتخذ بطريقة ديمقراطية لا يعني كونه حقاً أو صالحاً، وقد ظهرت كل هذه الحقائق الآن بجلاء للشعوب الغربية ولا سيما الشعبين الأمريكي والبريطاني، لقد كان قرار غزو العراق قراراً ديمقراطياً لا شك في ديمقراطيته، لكن الذين أيدوه إنما فعلوا ذلك لأنهم صدّقوا ما قيل لهم من أسبابه: إن العراق يملك أسلحة دمار شامل لن يمر أكثر من شهر حتى

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع وإعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص١٥٧.

تبلغ هذه الأسلحة درجة تهدد المصالح القومية للولايات المتحدة ولبريطانيا، وأنه قد ثبت أن النظام العراقي كان على صلة وثيقة بتنظيم القاعدة، فلما حدث الغزو ودُمِّر العراق ولم توجد الأسلحة بدأ بعض الناس يشكون، فكان الرد عليهم أن كوننا لم نجدها إلى الآن لا يعني أنها لم تكن موجودة بل قد تكون الآن موجودة لكنها في أماكن لم نعثر عليها فأعطونا مهلة قبل أن تصلوا إلى هذه النتيجة، وربما كانت الأسلحة موجودة فعلا لكن صدام دمرها قبل الغزو بأيام، لكن الخبراء قالوا حتى لو دمرها لوجدنا لهذا التدمير أثراً، ثم جاء الإعتراف بأن المخابرات هي التي ضللت الحكومة الأمريكية، ثم يثبت الخبراء الأمريكان الآن أنه لم تكن لصدام مثل هذه الأسلحة، وأنه أوقف العمل على تطويرها منذ أكثر من عشر سنوات، وأما الصلة بالقاعدة فقد ثبت بطلان دعواها هي الأخرى، كان الواجب الذي تقتضيه الأمانة والصدق مع المواطنين، ومع العراقيين، ومع سائر سكان المعمورة أن يعلن أولئك القادة الذين تولوا كبر الغزو أنهم كانوا مخطئين وأنهم يعتذرون عما حدث، بل كانت الأمانة تقتضي أن يستقيلوا من مناصبهم لأن التقليد السياسي المتبع عندهم أن يستقيل المسئول إذا تبين أنه ارتكب خطأً جسيما، سواء بحسن نية أو بسوئها، لكن شيئاً من هذا لم يحدث بل الذي حدث هو مزيد من الإصرار على أن الحرب كان لها ما يسوِّغُها حتى بعد أن ظهر بطلان كل الأسباب التي كانت قد سيقت لتسويغها، أليس معنى ذلك أن تلك الأسباب التي

قيلت للناس لم تكن هي الأسباب الحقيقية لشن الحرب؟ إنهم يقولون الآن يكفي أننا خلصنا العالم من ديكتاتور، لكن صَدَّاما كان ديكتاتورا منذ أعوام، وكنتم أيها الغازون له الآن من مؤيديه، وإذا كان صدام ديكتاتوراً فما هو بالديكتاتور الوحيد في عالمنا!! حقا إن الباطل لجلج [1].

مفهوم الشعب في الديمقراطية:

لو قلنا إن الشعب هو كل الناس في إطار الدولة الوطنية هل هؤلاء هم الذين يحكمون؟! مستحيل أنهم يحكمون، مثلاً في أمريكا عملت إحصاءات الذين يسجلون لكي ينتخبوا هم أكثر من خمسين بالمئة بقليل ثم إذا جاءوا للتصويت نقص هذا العدد ثم الشخص الذي يفوز على أكثر تقدير هو أكثر من نصف هذا النصف بقليل، ثم تقول للناس إن هذا هو حكمكم وأنتم الذين تحكمون، لكن ينبغي ألا نقول إن الديمقراطية كما هي مطبقة في الدول الغربية ما فيها محاسن، فيه كتاب وأنا شاب قرأته كان عنوانه بيع الرئيس، مُصَوِّر الرئيس في علبة كوكا كولا فالرئيس يباع للناس، القيود على الديمقراطية في الغرب كثيرةٌ جداً جداً أقصد بالديمقراطية بمعنى حكم الشعب، كانوا يخافون ما يسمونهم دكتاتورية الأغلبية لذلك فعلوا شيء إلى الآن هو محل نقاش من الناحية النظرية

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الخامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص٧٨٢.

لماذا؟ قالوا ديمقراطيتنا ليست ديمقراطية شعبية، وهذا صحيح وإنما هي ديمقراطية ليبرالية، ما معنى ليبرالية؟، أن هناك حقوقا للفرد ما يجوز حتى للأغلبية أن تتغول عليها، فقال بعض المفكرين منهم مفكر ألماني قديم: هذا تناقض أنت تقول الحكم للشعب وبعدين تقول الشعب لا يجوز أن يفعل كذا، من أنت الذي وضعت هذا القيد؟[1].

الديمقراطية في الحقيقة ليست هي حكم الشعب:

أول ما يؤخذ على الديمقراطية كونها إسماً لا حقيقة له، أعني أنه إذا وُصف لك نظام سياسي بأنه دكتاتوري أو ديني مثلاً، تصوُرت ما المقصود بهذا الوصف، ولكن ليس الأمر كذلك بالنسبة للديمقراطية، إذ إن الديمقراطية كما يدل عليها اسمها، وكما يعرِّفها كبار منظريها وساستها، هي حكم الشعب، لكن الصورة الواقعية لما يُسمى بالديمقراطية ــ مهما كانت حسناتها أو سيئاتها ـ ليست هي حكم الشعب:

أولاً: لأن مفهوم الشعب نفسه مفهوم غامض كما يرى بعض كبار منظِّري الديمقراطية، استمع إلى الأستاذ (روبرت دال) الذي ربما كان صاحب أشمل بحث أمريكي عن الديمقراطية، وهو الذي وُصف في

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص١٥٣.

غلاف كتابه هذا الذي ننقل عنه بأنه (من أبرز منظري زماننا السياسيين) وأنه نال على هذا الكتاب جائزتين كبيرتين: «إن دعاة الديمقراطية ــ بما في ذلك الفلاسفة السياسيون ـ يتميزون بكونهم يفترضون مقدماً أن هناك شعباً موجوداً فعلاً، إنهم يعدون وجوده واقعاً صنعه التاريخ، لكن هذه الواقعية أمرٌ مشكوكٌ فيه، كما كان مشكوكاً فيه في الولايات المتحدة عام ١٨٦١م، عندما حُسم الأمر بالعنف لا بالرضى ولا بالإجماع، إن الافتراض بأن هناك شعباً موجوداً، وما يُبنى على هذا الإفتراض من لوازم تصير جزءاً من النظرية الديمقراطية الخيالية»[1].

ثانياً: إن الشعب لم يكن في يوم من الأيام ولن يكون حاكماً، ذلك أمرٌ متعذرٌ، وإليك بعض شهادات أهلها على ذلك:

أن الديمقراطية المثالية هي ما يُسمى بالديمقراطية المباشرة، التي يُقال أنها كانت تُمارس في أثينا، أول دولة ديمقراطية نشأت في القرن الخامس قبل الميلاد، تُسمى بالمباشرة، لأن الشعب كان يجتمع في العام أربعين مرة ليناقش كل القضايا السياسية المهمة، مناقشة مباشرة، ويصدر فيها قراراته، لكنها مع ذلك لم تكن حكم الشعب:

١- لأن الذين أسسوا النظام الديمقراطي كانوا فئة قليلة من الناس هم الذين قرروا من الذي يستحق أن يدخل في مسمى الشعب الحاكم، ومن

---

(١) Robert A.Dahl, Dahl, democracy and its critics, Yale uviversity pres, ١٩٨٩.pp.٣-٤

الذي لا يستحق، فاستثنوا النساء والرقيق، وكل من كان من أصل غير أثيني مهما طال مكثه فيها، وعليه فلم يكن الذين لهم حق المشاركة السياسية إلا نسبة ضئيلة من المواطنين [١].

٢- كان يكفي لاعتبار الاجتماع منعقداً أن يحضره ستة آلاف مما يقدر بست وثلاثين ألف عضو، أي أن القرارات المتخذة لم تكن قرارات تلك الفئة كلها التي أعطيت حق الحكم.

٣- كانت مدة الاجتماع لا تتجاوز عشر ساعات، فلم يكن بإمكان الناس جميعاً أن يشاركوا في المداولات، وإنما كان الذي يستأثر بالكلام بعض قادتهم، وكانت البقية تابعة لهم. لما بُعثت الديمقراطية مرة ثانية في القرن الثامن عشر في أوروبا، كان من المتعذر أن تكون ديمقراطية مثل ديمقراطية أثينا، بسبب الازدياد الكبير في عدد السكان، وصعوبة اجتماعهم، ولكن بدلاً من أن يُقال أن الديمقراطية بمعنى حكم الشعب غير ممكنة الآن، فلنبحث عن نظام حكم آخر يتناسب مع واقعنا.

تحايل بعضهم فسمّى ديمقراطية أثينا بالديمقراطية المباشرة، واقترح أن تكون الديمقراطية الحديثة ديمقراطية غير مباشرة، أو ديمقراطية تمثيلية، أي ديمقراطية يختار فيها الشعب فئة قليلة منه تكون ممثلة له وحاكمة باسمه، كان هذا التحايل ضرورياً لأنه كانت هناك أزمة سيادة: من هو الجدير بأن يكون السيد الآمر الناهي الذي لا معقّب لحكمه؟ كانت هذه السيادة

---

(١) Ibid p١٧.

للملوك، وكانوا يعدون هذا الحق حقاً إلهياً أعطاهموه الله تعالى، لأن الناس كانوا قبل ذلك مؤمنين يعتقدون أن مثل هذه السيادة لا تكون إلا لله أو لمن أعطاها الله له، لكن الناس لم يعودوا يؤمنون بهذا بعد الثورة الفكرية الكبيرة التي حدثت في قرنهم الثامن عشر، والتي كانت في مجملها دعوة للانسلاخ من حكم الدين في كل مجال من مجالات الحياة، لم يكن هناك من بديل لحكم الله أو لحق الملوك المقدّس في الحكم، إلا أن يُقال إن الحكم للشعب كله، فهو صاحب الكلمة الأخيرة فيما ينبغي أن يكون أو لا يكون، لكن الديمقراطية التمثيلية أو النيابية كانت بالضرورة أبعد من الديمقراطية المباشرة عن أن تكون حكماً للشعب، وذلك:

١- لأن الحكم له معنيان: حكم تشريعي وحكم تنفيذي، فبأي معنى يحكم الشعب؟ لا يمكن أن يحكم بالمعنى الثاني، لأن الشعب لا يمكن أن يكون كله رأس دولة أو مجلس وزراء أو قائد جيش، وكان الفيلسوف الفرنسي (روسو) أول من سخِر من الديمقراطية بمعنى الحكم التنفيذي، فقال: «إذا أخذنا العبارة ـ يعني كلمة الديمقراطية ـ بمعناها الدقيق، فإنه لم تكن هناك ديمقراطية حقيقية، ولن تكون، إنه من المخالف للنظام الطبيعي أن تكون الأغلبية حاكمة والأقلية محكومة، إنه لا يتصور أن يكون الشعب مجتمعاً دائماً لقضاء وقته في تصريف الشئون العامة، ومن الواضح أنه لا يمكن أن يكوُن لجاناً لهذا الغرض، إلا بتغيير شكل النظام الإداري »[1].

(١) العقد الاجتماعي، الكتاب الثالث، الفصل الرابع، ص٢٣٩.

٢- لم يبقَ إذن إلا الحكم بمعنى التشريع، لكن الشعب ليس هو المشرِّع في الديمقراطية النيابية، وإنما هو الذي ينتخب من يُشرِّع، ومرةً أخرى نستمع إلى (روسو) ساخراً من هذا: «إن الأمة الإنجليزية تعتبر نفسها حرة، لكنها مخطئة خطأً فادحاً، إنها حرة إبّان فترة انتخابات لأعضاء البرلمان، وبمجرد أن يُنتخبوا، فإن العبودية تسيطر عليها، فلا تكون شيئاً، وكيفية استفادتها من لحظات الحرية القصيرة التي تستمتع بها تدل حقاً على أنها تستحق أن تفقدها»[1].

٣- لأن نواب الشعب ليسوا هم الشعب حتى لو كان اختياره لهم بالإجماع، ربما كان هذا معقولاً لو أن النواب يجتمعون للبت في قضية واحدة، يعرف كل منهم رأي ممثليه فيها، أما والقضايا كثيرة ومعقَّدة وبحاجة إلى علم لا يتأتى لعامة الناس، فإن الحكم لا يكون حكم الشعب، نعم! إن كل نائب منهم يتجنَّب المشاركة في تشريع يعلم أن أكثر الناس في دائرته الانتخابية لا توافق عليه، وأنه إن شارك فيه فربما يفقد مقعده في الإنتخابات التالية، لكن هذا قليل جداً من كثير.

٤- والمنتخبون لا يكونون في الواقع منتخبين بالإجماع الذي يقتضيه وصف الحكم بأنه حكم الشعب، وإنما يُنتخبون بالأغلبية، والأغلبية ليست هي الكل، وما ترتضيه الأغلبية في دائرة معيَّنة، قد لا ترتضيه الأغلبية في دائرة أخرى، أو قد لا ترتضيه أغلبية الشعب لو كان انتخابه

---

(١) المصدر السابق، الفصل ١٥، ص٢٦٦.

مباشراً، لكنه مع ذلك يعد ممثلاً للشعب وحاكماً باسمه.

٥- ثم إن الأغلبية لم تكن في بداية الديمقراطية هي أغلبية الشعب كله، فقد استثنوا منها النساء، واستثنوا بعض الفقراء، واستثنى الأمريكان الأرقّاء، فلم يدخل النساء في مفهوم الشعب الحاكم الذي يحق له أن يصوّت إلا في عام ١٩١٨م في بريطانيا، وعام ١٩٢٠م في الولايات المتحدة، ولم يُعطَ السود هذا الحق إلا بتعديل للدستور الأمريكي في عام ١٨٨٦م، ولكن حتى بعد شمول مفهوم الشعب الحاكم لكل المواطنين باستثناء الأطفال، ظلت بعض الفئات محرومة من حق المشاركة في الإنتخابات، إستمع إلى ما يقول هذا المؤلف الأمريكي في كتاب له حديث عن الديمقراطية: «ملايين من الناس يبقون فاقدين حق التصويت كلياً أو جزئياً: مئات الألوف من المواطنين الذين يعيشون في واشنطن العاصمة، مليون ونصف مليون ممن ارتكبوا جنحاً وعُوقبوا على ارتكابهم، لكن ولاياتهم تحرمهم رغم ذلك من التصويت، عدة ملايين من الذين يعيشون في (بورتوريكو) وأقاليم فيدرالية أخرى، والملايين غير المحددة في أمريكا كلها الذين تضيع أوراق تصويتهم، أو تُحسب خطأ، أو تُحطَّم في كل الإنتخابات»[1].

٦- وبما أن الإنتخابات في أمريكا إنما يشارك فيها من سجَّل اسمه للمشاركة فيها قبل بدئها، وبما أن كثيراً من الناس لا يسجلون أسماءهم،

---

(١) Jamin B.Raskim. Overruling Democracy. Routeledge. ٢٠٠٣, p.g.

فإن الأغلبية إنما تكون أغلبية من صوتوا ممن سجلوا ممن يحق لهم أن يصوتوا، وقد كانت هذه النسبة في انتخابات عام ٢٠٠٠م كالآتي كما جاء في تقرير حكومي رسمي: من مجموع عدد الناس البالغ ٢٠٣ مليون والذين كانت أعمارهم ١٨ عاماً أو أكثر، ١٨٦ مليوناً منهم مواطنون، سجل منهم للانتخابات ١٣٠، وصوّت منهم ١١١، وعليه فقد كانت معدّلات تصويت السكان الذين أعمارهم ١٨ عاماً أو أكثر، ٥٥% من مجموع السكان، و٦٠% من المواطنين، ٨٦% من المسجّلين[١][٢].

الناس ليسوا أحراراً - حتى في الديمقراطية - إلا بقدر يسير:

إن الحر حرية كاملة هو الذي لا قيود على تصرفه البته هو الذي يفعل كل ما يريد، لكن الفعل يحتاج إلى علم وإلى إرادة وقدرة، فالحر حرية كاملة يجب أن يكون ذا علم كامل وقدرة كاملة وإرادة نافذة، ولا يمكن أن يكون للفاعل علم كامل وقدرة كاملة وإرادة نافذة إلا إذا كان مستغنياً عن غيره استغناءً كاملاً لا يحتاج إلى أن يتعلم منه شيئاً، ولا أن يكتسب

---

(١) Source. Us. Cehsus. Bureau.

(٢) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع وأعداد: د.مبارك بن محمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص٧٩٤.

وانظر كتاب الاسلام لعصرنا، د.جعفر شيخ أدريس، مركز البيان للبحوث والدراسات، ص٢١-٢٣.

منه مقدرة، لأن الحاجة إلى علم الغير أو مقدرته قيد يتنافى مع كمال الحرية. فما يقوله المدافعون عن الديمقراطية من أن الإنسان لا يكون حراً إذا هو أطاع قانوناً ليس من صنعه كلام صحيح. لكنهم معترفون بأن الإنسان لا بد له من أن يعيش في جماعة، وأن العيش في الجماعة يتطلب وجود سلطة تأمر وتنهى وتعاقب، وأن القوانين التي بمقتضاها تفعل هذا لا يمكن أن تكون كلها من صنع كل الأفراد الذين يكوّنون المجتمع، وأن مشاركة الأفراد وإن كانت في النظام الديمقراطي أكثر منها في غيره، إلا أن صنع القوانين حتى في هذا النظام هو في النهاية من صنع قلة من أفراد المجتمع متمثلة في أعضاء المجالس التشريعية.

وعليه فإذا كانت المشاركة في وضع القوانين هي معيار الحرية، فإن الناس ليسوا أحراراً إلا بقدر يسير حتى في الديمقراطية. بل نقول إنه حتى صنع القوانين ليس ضماناً للحرية حتى لو كان الفرد يتصرف كيف شاء.

لماذا ؟ لأنه قد يُتبعُ نفسه هواها، فيفعل كل ما تأمره وتريده شهواته من إسراف في الأكل، وشرب للخمر، وتعاط للمخدرات، وارتكاب للفواحش، وهكذا.

مثل هذا الإنسان ومثله اليوم كثير في الغرب ليس حراً، نعم إنه ليس عبداً لبشر مثله! ولكنه عبد لهواه [1].

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص٢٩٦.

هل الكلام عن الديمقراطية يعني تأييدا للدكتاتورية؟

الكلام عن الديمقراطية بالنسبة للذي نقوله لا يساوي شيئاً بالنسبة للذي يكتبه الغرب، من الممكن أن ما يكتب عن الديمقراطية في الغرب أكثر من الذي كتبناه عنها، أنا الذي دعاني للاهتمام بها أن الديمقراطية بغض النظر عن الإسلام والحركات الإسلامية وغيرها أن الديمقراطية نفسها فيها مشكلات، الناس لا يعرفونها ليست منتشرة بينهم لكنها منتشرة بين المفكرين، وأرجو أن يكون إذا كتبت هذا الكلام أن يكون مفيداً حتى لغير الإسلاميين أن يفكروا أن يقولوا والله لو اختار الأمريكان لأنفسهم هذا فلماذا لا نختار لأنفسنا كذا وكذا [1].

هل تحارب الأصولية من أجل الديمقراطية ؟

الحقيقة أن كل دعاة الديمقراطية يريدونها ويحافظون عليها ما دامت ممارستها لا تهدد الأيدلوجية التي يقوم عليها النظام، لذلك كانت الديمقراطية ناجحة في البلاد الغربية لاتفاق الناس فيها على إطار عام من القيم السياسية والإجتماعية والإقتصادية والفردية وغيرها، حيث لم يعد

وانظر كتاب الاسلام لعصرنا، د.جعفر شيخ أدريس، مركز البيان للبحوث والدراسات، ص١٧٣-١٧٤.

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص١٥٦.

المحافظ أو الجمهوري الأمريكي يعتقد أن السماء ستسقط على الأرض إذا أتى العمال أو الديمقراطيون إلى السلطة.

لكنني على يقين من أن الأمر كان سيختلف تماماً إذا نشأ حزب قوي يخالفهم مخالفة جذرية في قيمه وتصوراته مهما كان إيمانه بعد ذلك بالديمقراطية من حيث هي انتخابات وحريات وتعددية، إن الناس ينسون أن العالم العربي كانت فيه ديمقراطية على النمط الغربي يوم كانت الأحزاب فيه كلها علمانية، ولكن ما إن بدأ الإسلاميون يدعون إلى فكرة الدولة الإسلامية، إلا وبدأ أنصار تلك العلمانية من الداخل وأعوانهم من الخارج يدكون حصون الديمقراطية الواحد تلو الآخر ضمانا لاستمرار العلمانية.

لقد كان هذا واضحا جداً في السودان، فانقلاب نميري ما جاء -بمعاونة الشيوعيين- إلا عقب اتفاق الأحزاب السودانية على مسودة دستور إسلامي، وبعد اختلاف نميري مع الشيوعيين وضربه لهم تسارع إلى تأييده والتعاون معه خصوم الإسلاميين الذين كانوا يتباهون قبل ذلك بإيمانهم بالليبرالية والديمقراطية، ثم لم يختلف معه كثير من هؤلاء إلا بعد أن توجه هو تلقاء الشريعة الإسلامية .

وكثير من الذين يتباكون اليوم على الديمقراطية في السودان يتناسون أن نهايتها لم تكن بمجيء البشير وإنما كانت بخطاب فتحي – القائد العام آنذاك – إلى رئيس الوزراء يأمره فيه – ويهدده – بأن يوسع دائرة حكومته

التي كانت في ائتلاف يضم الأحزاب الثلاثة المكونة لأكثر من تسعين بالمائة من أعضاء البرلمان! لكننا لم نسمع آنذاك تباكياً على الديمقراطية لأن ذلك الخطاب كان في مصلحة جهات يسارية، يبدو أن الخطأ الذي ارتكبه العسكر الإسلاميون هو أنهم لم ينتظروا في بلاهة حتى يقوم انقلاب علماني يقتادهم وإخوانهم المدنيين إلى حبال المشانق وأقبية السجون، ثم يرمي بالبلاد في حمأة دكتاتورية علمانية يسارية.

لكن الدليل الأكبر الذي استبان للعالم أجمع على أن العلمانيين إذا خيروا بين ديمقراطية لا علمانية ودكتاتورية علمانية فأنهم لم يترددوا في اختيار الأمر الثاني.

أقول إن الدليل الأكبر على فضح دعاوى العلمانيين بأنهم إنما يحاربون الإسلاميين من أجل الديمقراطية هو ما حدث في الجزائر، فقد كان التقدير فيما يبدو أن لا تحصل جبهة الانقاذ إلا على مقاعد قليلة لا تمكنها من خلخلة النظام العلماني، وتعطي النظام مع ذلك وجاهة أمام الغربيين، فلما تبدد هذا الأمل بالفوز الساحق للجبهة لم يتردد العلمانيون في التضحية بالديمقراطية من أجل الحفاظ على العلمانية، ولم تجد الديمقراطية الموءودة من يتساءل مستنكراً بأي ذنب قتلت. أقول لم تجد نصيراً غير فئةٍ قليلةٍ منصفةٍ جلهم من الصحفيين الغربيين الذين قال أحدهم صادقاً وساخراً من فتور رد الفعل الغربي تجاه ذلك، مذبحة الديمقراطية يُبدوا أن الديمقراطية لا تكون حسنة في نظرنا إلا إذا أتت بأصدقائنا'.

أقول كل هذا لا لأستغربه، فهو في نظري أمر طبيعي.

بل إنني كنت أقول مثل هذا الكلام قبل أن يحدث ما حدث في تونس والجزائر. وكنت أختلف في هذا مع الأخ الغنوشي الذي يُتهم الآن بالتآمر على الديمقراطية، والذي أشهد أنه كان مؤمناً بها، جاهراً بالدفاع عنها، ومغالياً – في نظري – في تفاؤله بها. كنت أقول إنه لا يمكن أن يضحي العلمانيون – ديمقراطيين غربيين كانوا أو اشتراكيين شرقيين – بمبادئهم في سبيل الديمقراطية، فلما فازت جبهة الانقاذ بالجولة الأولى من الإنتخابات وكان بادياً أنها سائرة نحو الفوز في الجولة الثانية ومن ثم تكوين الحكومة قال أحد الإخوان الذين كانوا يعرفون رأيي: 'مسكين جعفر، لقد أبطل الجزائريون نظريته'.

آه لو أنهم أبطلوها ! إذن لكان صاحبها أسعد الناس ببطلانها [1].

علاقة الديمقراطية بالحركة التنويرية:

من المؤكد أن تلك الحركة لم تكن هي التي اخترعت النظام الديمقراطي. لكنها كانت السبب في بعثه بعد ألفي عام من موته في مهده أثينا، لماذا بعثوه؟ لأنهم رأوا أنه أكثر النظم تماشيا مع مبادئهم ولاسيما مبدأ الحرية. فهم قد رفضوا الحكم الدكتاتوري ملكياً كان أو غير ملكي، ورفضوا ما

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص٨٥٤-٨٥٦.

يسمونه بالأولغاركية oligarchy وهو حكم قلة متسلطة، فوجدوا أن الديمقراطية هي حكم الشعب لا حكم فرد أو بضعة أفراد، لكن السبب الأعظم في اختيارهم للديمقراطية فيما يظهر هو كونها تؤيد دعواهم بأن البشر ليسوا بحاجة إلى تدخل من قوة إلهية لتسيير شؤونهم، بل هم قادرون على ذلك بحكم تكوينهم البشري، يظهر هذا جلياً في الحجج التي يسوقها مفكروهم لتسويغ الديمقراطية [1].

هل صحيح أن افتراض العلم والأمانة في الشعب يجعلهم مؤهلين للتشريع؟

العلم والأمانة شرطان لا يكون الحكم محققا للغاية منه إلا بهما، لأن الذي يحكم بأن الأمر الفلاني يجب أن يفعل أو أن يجتنب إنما يقول هذا ــ أو إنما يجب أن يقوله ــ لما يعلم من النتائج التي تترتب على فعله أو تركه. لكن العلم وحده لا يكفي بل يجب أن تصحبه الأمانة، أي يجب أن يكون الحاكم قاصداً للحق أو الخير فلا يحكم بما يرى فيه مضرة ويدعي أن فيه مصلحة. القول بأن الحكم للشعب يفترض أن كل المواطنين عندهم من العلم والأمانة ما يجعلهم أهلاً لأن يكونوا هم المشرعين

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن محمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص١١٨١.

وانظر كتاب الاسلام لعصرنا، د.جعفر شيخ ادريس، مركز البيان للبحوث والدراسات، ص١٢٢.

لأنفسهم. لكن هذا الإفتراض عليه إشكالات كثيرة منها:

١- أنه لو كان الأمر كذلك ما كنا لنحتاج إلى اللجوء للأغلبية لأن الذين يتساوون في العلم والأمانة لا بد أن يحكموا حكماً واحداً لا اختلاف فيه، أي أن يكون كل حكم لهم بإجماعهم. لكن اللجوء لحكم الأغلبية يفترض أن هنالك اختلافاً بين الحاكمين. والخلاف لا يكون إلا بسبب الجهل أو سوء القصد أو هما معاً.

وإذن فإن حكم الأغلبية الذي يعد اليوم جوهر الديمقراطية يتناقض في حقيقتها مع أهم مسوغ من مسوغاتها.

٢- وأنه لو كان كل المواطنين في كل وطن عالمين بمصالحهم لما احتاجوا إلى اكتساب علم جديد يساعدهم على تصور أحسن لما هو خير لهم ولمجتمعهم. لكن الواقع أن الناس يسعون لاكتساب العلم ويعترفون بمدى تأثير ما اكتسبوه من معلومات على مواقفهم السياسية. فاكتساب العلم يؤثر إذن في نوع التشريع أو الحكم الذي تحكم به الأغلبية. وكما أن العلم يؤثر فكذلك القيم تؤثر. فإذا ما سادت في المجتمع قيم غير التي كانت سائدة فيه قبل ذلك تغيرت أحكامهم بسبب المعايير الجديدة التي تبنوها.

٣- وإذا ادعى مدع بأن العلم مهما كان نوعه لا تأثير له في ما يحكم به الشعب، يقال له هذا كلام يشهد العقل ببطلانه. فالذي يقوم يصوت بنعم معبراً عن قبوله لأمر ما بناء على تصوره بأنه يزيد من فرص الوطن في اكتساب الثروة مثلاً، سيصوت عليه بلا معبراً عن رفضه له بناء على

معرفة جديدة بأنه يفعل عكس ذلك تماما. إنه من المستحيل عقلاً أن يكون سبب ما العلة في قبول شيء ويكون نقيض ذلك الشيء هو أيضا علة في قبوله. ثم إن هذا معناه أنه لا داعي لاكتساب معارف جديدة إذا كان اكتسابها لا تأثير له في الأحكام [1].

نقد أفلاطون للديمقراطية:

يقول مبينا جهل الحكام في النظام الديمقراطي:

تصور شيئا كالآتي يحدث في سفينة أو قافلة من السفن: مالك السفينة أكبر وأقوى من أي راكب، لكنه يعاني من ضعف في السمع والبصر ولا يدري كيف يبحر بالسفن. البحارة كلهم يتشاجرون في من يجدر به أن يكون ربان السفينة، كل واحد منهم يرى أنه يجب أن يكون هو ربانها بالرغم من أنهم لم يتعلموا فن الملاحة ... بل إنهم ليصرون على أنه ليس هنالك من فن ملاحة يمكن أن يتعلم، ولذا فإنهم مستعدون أن يمزقوا إرباً كل من يدعي غير ذلك.

ما يزالون جميعا متجمهرين حول مالك السفينة يرجوه كل واحد منهم

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن محمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص١١٨١.

وانظر كتاب صراع الحضارات بين عولمة غربية وبعث اسلامي للدكتور جعفر شيخ إدريس، مركز البيان للبحوث والدراسات ص١٢٣-١٢٤.

بأن يترك الدفة له. وأحيانا عندما يكون غيرهم في موضع القيادة فإنهم يقتلونه أو يرمونه في البحر. ثم إنهم يمخرون بالسفينة بعد أن قد خدروا المالك بالخمر أو العقاقير أو بشيء آخر يمخرون بالسفينة، يقضون على كل مؤن السفينة، ويجرون بالسفينة بطريقة تتوقع من أناس أمثال هؤلاء.... إنهم لا يدرون البته أن الربان يجب أن تكون له معرفة بالفصول، وبالسماء، وبالنجوم، وبالرياح، وكل شيء آخر عن السفن إذا كان له أن يكون متحكما في السفينة. ولا يدرون أن هنالك فنا يمكن الربان من أن يقرر في أي اتجاه يوجه السفينة، بغض النظر عما إذا كان الآخرون يريدون الذهاب إلى هنالك أم لا. ولا يعتقدون أن أحدا يمكن أن يتقن مثل هذا الفن [1].

نقد أفلاطون للديمقراطية من أكثر أنواع النقد إحراجا للغربيين لأن قائله من أعظم فلاسفتهم بل ربما عده بعضهم أعظمهم حتى غلا فيه فيلسوف وعالم رياضيات بريطاني كبير فقال إن كل الفلسفة الغربية لا تعدو أن تكون هوامش على كتابات أفلاطون. وما يزالون يدرسون كتبه ويكتبون عنه كأنه رجل معاصر. ومع أن هذا النقد فيما يبدو هو نقد للحكم التنفيذي لا التشريعي الذي هو محل اهتمامنا، إلا أنه يمكن القول بأنه إذا جهل بعض الناس فن الحكم التنفيذي فحري بهم أن يكونوا أجهل بالحكم التشريعي.

---

(١) Republic, ٤٨٨a.d

يقول بعض المدافعين عن الديمقراطية من منظريها المحدثين إن نقد أفلاطون وأمثاله غير مقبول لأسباب منه:

أولا: أن القرارات السياسية قرارات خلقية، وأن أفلاطون كان يفترض خطأ أنه من الممكن العلم بالقيم الخلقية. لكننا في هذا العصر نرى أن هذا العلم غير متيسر، وبالتالي لا نرى أن هنالك خبراء فيه كالخبراء في المسائل الحسية أو الطبيعية. وما دام الأمر كذلك فلا رأي أجود من رأي في الأمور الخلقية، وعليه فمن حق الناس جميعاً أن يحكموا. وعليه فإن الديمقراطية التي تأخذ برأي الأغلبية هي خير طريقة للوصول إلى القرار السياسي.

لكن بإمكان المدافع عن رأي أفلاطون أن يقول: وإذن فالديمقراطية في رأيكم هذا إنما تصلح لمن كان موافقاً لكم في أن العلم بالصواب الخلقي مستحيل، فالديمقراطية لا تصلح إذن إلا في جو ثقافي مثل هذا الذي نسبتموه إلى العصر ولابد أنكم تعنون العصر في البلاد الأوربية، وإلا فإن الناس في العالم كله ما يزالون يعتقدون بإمكانية العلم بحسن الأخلاق وسوئها.

بل إن هنالك أعدادا كبيرة ـ ربما كانت الأغلبية ـ حتى في الغرب نفسه ما زالت تؤمن مثل هذا الإيمان، وإلا فلماذا يكون موضوع الإجهاض في أمريكا موضوعا سياسياً ساخناً، بلغ من الحدة بحيث أن بعض من يسمون بأنصار الحياة قتلوا طبيباً معروفاً بإجراء عملياته واعتبروه قاتلا.

ثم إن القرارات السياسية ليست كلها أخلاقية، وعليه فحتى لو سلمنا بأن الناس في الغرب اليوم لا يعتقدون بإمكانية العلم بحسنها وسوئها، فإن المشكلة ما تزال قائمة، أفكل ما يقدم للمجالس التشريعية من مشاريع قوانين ودراسات حولها إنما هو مسائل خلقية بحتة لا تؤثر فيها الحقائق والأرقام والحجج العقلية؟

وبإمكانه أن يقول إن الدعوى بأن الحكم بقبول شيء أو رفضه حتى في المجال السياسي هو حكم خلقي بحت ليس بصحيح ونحن نرى الناس يبنون أحكامهم على ما يعدونه ــ بحسب ما توفر لديهم من معلومات ــ خادما لمصلحة شخصية أو عرقية أو حزبية أو قومية.

ثانيا: يرى النفعيون أنه حتى حين تكون القرارات خلقية فإن الديمقراطية هي خير الإجراءات وذلك أنهم يجعلون القرارات على درجتين الدرجة الأولى التي يعبر كل إنسان فيها عن اختياره، عما يرى أنه في مصلحته الشخصية، وكونه محققا لسعادته، هذا قرار لا علاقة له بالأخلاق.

أما الدرجة الثانية فهي التي تحسب فيها قرارات المرحلة الأولى ويحكم بأن القرار النهائي هو الذي يحقق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس، وهذا هو القرار الأخلاقي.

بإمكان نصير أفلاطون أن يقول: لكن رأي النفعيين هذا قائم على افتراض أن كل إنسان أعلم بمصلحته وما يحقق له سعادته، وهو افتراض

باطل، وذلك لأن العلم بالمصلحة ليس مجرد شعور وهوى وإنما هو أمر مرتبط بحقائق موضوعية لا يتوفر العلم بها لكل الناس بل ولا لأحد منهم، ثم إذا كانت الديمقراطية إنما تحقق مصلحة الأغلبية فإنها تكون ظالمة للأقلية، فلا تكون هي حكم الشعب بل حكم فئة منه.

ثالثا: يقول بعضهم إن حجة أفلاطون تعتمد على افتراض أن الغاية هي تحقيق ما هو أصلح للمجتمع. لكن هب أن هذه ليست هي الغاية، أو أنها ليست الغاية الوحيدة، فالحجة إذن لا تستقيم،«مثلاً إذا كنا نريد أن نتملق الجماهير، أو نتودد إليهم، أو نسكن من غضبهم، أو نعطيهم إحساساً ما بأنهم يتحكمون في مصائرهم، أو نتفادى غضبهم أو أسئلتهم، أو نشعرهم بأنهم مهمون، فإن وسائل أخرى قد تكون أجدى، وعليه فإن من الوسائل ما قد يكون أقل جودة في نتائجه من حيث الحقيقة، لكنه يحقق نتائج أحسن إذا لم تكن الحقيقة هي الغاية.

وعليه فإن فقدان الحقيقة لن يكون نقدا مناسبا لهذه الوسائل، إلا إذا كان توخي الحقيقة ذا أهمية أكبر من الغايات الأخرى، لكن كون هذا كذلك أو لا، يعتمد بصفة عامة، على ما نريد أن ننجزه».

وأقول لولا أنني وجدت هذا الكلام في كتاب يعد من أحسن الكتب في فلسفة الديمقراطية لما صدقت بأن إنساناً عاقلاً يمكن أن يعده حتى مجرد احتمال جدير بالمناقشة. يبدأ الاعتراض بعبارة«إذا كنا نريد ... » من أنتم الذين تريدون هذا؟ إن حديثنا هو عن الشعب كله. فهل الشعب هو

الذي يريد هذا؟ هل الشعب هو الذي يريد أن يتملق الشعب؟ هل الجماهير هي التي تريد أن تتودد إلى الجماهير؟ وهل ... وهل؟ لا بد أنكم تتحدثون عن فئة من الناس تريد أن تفعل هذا كله، ومن المؤكد أنه من شرط نجاحها فيما تريد أن تخفي هذا كله عن الجماهير، إذ أنها لا تستطيع أن تصارحهم بأنها إنما تريد أن تتملقهم أو تتودد إليهم، أو..أو... بل لا بد أن يكون هذا كله قائما على الكذب عليهم وإظهاره في صورة ترضى عنها الجماهير. لكن كل هذا يؤكد رأي أمثال أفلاطون بأن الناس لا يعلمون كلهم، وإلا لما استطاعت قلة منهم أن تخدعهم مثل هذا الخداع. بل إن المتفقين مع أفلاطون قد يقولون إن نظاماً سياسياً يجعل هذا ممكناً لهو النظام الذي ينبغي أن يرفض.

رابعاً: أنه حتى على افتراض أن المعرفة هي القيمة الكبرى التي على أساسها ينتخب الحكام، وعلى فرض أن هنالك من هو أعرف من غيره، فيجب ـ لكي ننصبهم حكاماً ـ أن نعرف من هم، ولكن يبدو أنه ليس هنالك من وسيلة لتحديد هؤلاء الذين يعلمون، كيف نعرفهم؟

نقول هذا وإن كان أمراً صعباً ـ ولا سيما إذا كان الحكم علمانياً ـ فإنه ليس من المتعذر، بل لعله من الممكن حل هذه المشكلة حتى في نطاق النظام الديمقراطي إذا ما استحدثنا فيه مبادئ جديدة غير معهودة الآن لكنها غير متناقضة مع فكرة الديمقراطية.

خامساً: أنه قد تكون هنالك حالات ـ ولا سيما حالات جماعات صغيرة ـ

لا يكون الفرق في المعرفة أو الخبرة بين أعضائها كبيراً، فمما لا شك فيه أن رأي الأغلبية في مثل هذه الحال سيكون الأقرب إلى الصواب.

نقول: هذا أمر لا شك فيه، لكن لا يلزم ناقد الديمقراطية باعتبارها نظام حكم أن يكون رافضاً لكل شيء فيها في كل حال من الأحوال.

سادساً: أنه قد تكون هنالك حالات لا يكون المعول فيها على مجرد العلم أو الخبرة، بل يحسن فيها اعتبار قيم أخرى، مع المعرفة أو بدونها.

نقول: وهذا أيضا نقد مقبول إذا كان موجها لأفلاطون بالذات. لكن قولنا فيه هو قولنا في سابقه. بل إن هذا الأمر معتبر في الإسلام.

من أقوى الأدلة على بطلان كون الشعب أو أغلبيته عالم بمصالحه مؤتمن عليها أنه لا أحد من الآخذين بالنظام في العالم كله يسلم بهذه الدعوى أو يأخذها مأخذ الجد. إن الدليل على أنهم لا يعتبرون الأغلبية مؤتمنة على صيانة الحقوق أنهم في الغرب وفي البلاد المقلدة له لا يؤمنون بالديمقراطية على إطلاقها بل يقيدونها بالليبرالية فديمقراطياتهم ديمقراطية ليبرالية، ما معنى ذلك؟ معناه أن حكم الشعب مقيد ضمن إطار قيمي معين هو الإطار الليبرالي، ماذا تقول الليبرالية؟ تقول إن للإنسان الفرد حقوقاً جوهرية غير قابلة للمساومة ولا يجوز لأحد أن يتغول عليها حتى ولو كان هذا المتغول هو الأغلبية (سواء كان أغلبية المواطنين في استفتاء عام، أو أغلبية نوابهم في مجلس تشريعي)، إن هذا فوق كونه ينقض الإفتراض بأن الشعب أو أغلبيته عالمة بما هو مصلحة مؤتمن على التعبير

عنها، فإنه ينقض فكرة الديمقراطية نفسها، لأن الديمقراطية مبنية على أن السيادة التشريعية للشعب، لا لدكتاتور، ولا لفئة من الناس، بل ولا لكتاب منزل وإنما هي للشعب. فكيف يقال أن هذا الشعب صاحب السيادة التشريعية محكومة قراراته بقيم الليبرالية؟ ما أساس هذه القيم خيراً كانت أم شراً؟ هل هي مما شرع الله؟ هل هي مما رأته فئة من المواطنين؟ على كل حال فإنها مهما كان مصدرها تتنا قض مع مبدأ سيادة الشعب التشريعية [1].

علاقة الديمقراطية بالرأسمالية والليبرالية:

الديمقراطية السائدة في الغرب الآن تسمى بالديمقراطية الليبرالية كما أنها ديمقراطية مرتبطة بالرأسمالية. وقد كتب المفكرون الغربيون أنفسهم في ما يرونه من تناقض بين هذه المبادئ، فالليبرالية تتناقض مع الديمقراطية لأن الديمقراطية تجعل الشعب هو السلطة التشريعية العليا، لكن الليبرالية تقول إن لكل فرد من الناس حقوقا لا يجوز حتى للأغلبية أن تتغول عليها، من الذي أعطى الأفراد هذه الحقوق؟ هذا سؤال لم يستطيعوا

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص١١٨١.

وانظر كتاب صراع الحضارات بين عولمة غربية وبعث اسلامي، د.جعفر شيخ ادريس، مركز البيان للبحوث والدراسات، ص١٢٤-١٢٩.

الإجابة عليه. فمنهم من قال: لأنها حقوق صدر بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لكن على أي أساس صدر ذلك الإعلان نفسه؟ ثم ألا يجوز للأمم المتحدة التي أصدرته أن تغير فيه وتبدل؟ ومنهم من يقول إنها حقوق أجمع الناس عليها في العالم كله. ولكن لو كان الأمر كذلك لما كانت هنالك من حاجة لأن يصدر بها إعلان أو تجعل في قوانين. إن المسلم يؤمن بحقوق للإنسان يوافق بعضها بعض ما جاء في ذلك الإعلان لكنه يقول إنه حقوق أعطاها الخالق لعباده فلذلك لا يجوز لهم أن يحرموه منها [١].

نقد الغرب للديمقراطية:

رأيت الناس يتكلمون عن الديموقراطية كلاماً مثالياً، وكأن آثار الديموقراطية من انتخابات وغيرها هي التي ستحل لهم مشاكلهم، لذا سأقول لهؤلاء أن الناس الذين يطبقون الديموقراطية في مجتمعاتهم هم أكثر الناس نقداً لها، فمن أحسن الكتب التي تنقد الديموقراطية بشكل واسع وعميق ما كتبه الغربيون أنفسهم، ولأحد مشاهير الصحفيين وأظن أسمه 'ليبمان' قول عجيب فهو يقول: أن الديموقراطية تصل بالإنسان إلى

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص١١٨١.

وانظر كتاب صراع الحضارات بين عولمة غربية وحضارة اسلامية، د.جعفر شيخ ادريس، مركز البيان للبحوث والدراسات، ص١٣٤.

الحكم، لكن لا تقول له ماذا يفعل بعد أن يصل" وهذا عيب كبير، لذلك قلت لأحد إخواننا أن هذا عكس ما يعتقده أهل السنة، فالديموقراطية يهمها طريقة الوصول إلى الحكم ولا تهتم بما بعد ذلك، أما أهل السنة فبعد الوصول إلى الحكم عندهم أهم من طريقة الوصول، فجوزوا إمارة المتغلِّب ما دام سيطبق الكتاب والسنة ويقيم الشريعة، وهناك كاتب روسي أسمه سورجنستين جاء إلى الغرب وإلى أمريكا وانتقد الرأسمالية، وكان من ضمن ما يقوله عن الديموقراطية أنه قال:

أن الديموقراطية كانت مفيدة عندما كانت مرتبطة بالدين، فالديموقراطية تعطيك حرية القول والدين يرشدك إلى ما عليك فعله، لكن عندما ذهب الدين صارت الحرية هي حرية" فعل الشر!!".

وقد قرأت قريباً في ملحق عن الكتب تنشره الواشنطن بوست، عن صدور كتاب يتحدث فيه الكاتب عن هذه المشكلة التي تكلم عنها الشيوعيون قديماً لكن بأدلة حديثة، وبيّن عيوب الديمقراطية مضيفاً أن الثروة في هذه المجتمعات تتركز بأيدي جزء بسيط من أفرادها وضرب مثلا بيل غيتس إذ قال أن ثروته تساوي ثروة بضع وأربعين بالمائة من المجتمع الأمريكي [1].

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص١٠٠.

الديمقراطية الليبرالية:

هنالك أمر لا يتفطَّن إليه كثير من الناس وهو أن الديمقراطية في البلاد الغربية ليست ديمقراطيةً خالصةً مطلقة، وإنما هي ديمقراطيةٌ مقيَّدة بالليبرالية، ما معنى هذا؟ الليبرالية نظرية سياسية فحواها أن المجتمع يتكوَّن أساساً من أفراد ـ لا من طبقات ولا من أسر ولا من أي تجمعات أخرى، وبما أن الفرد هو أساس المجتمع، وبما أن له ـ بوصفه فرداً ـ حقوقاً أهمها حريته، فإنه لا يجوز للحكومة ولا لفئة من الشعب، بل ولا لأغلبية الشعب، أن تتغوَّل على حريته، ولذلك فإنهم يدعون إلى ما يسمونه بالحد الأدنى من الحكومة، أي أن الأساس هو أن يُترك الأفراد أحراراً يختارون ما شاءوا، فعلى الدولة ألا تتدخل إلا تدخلاً اضطرارياً الغرض منه حفظ حقوق الأفراد التي قد يتغوَّل عليها بعضهم، ويحذرون لذلك مما يسمونه بدكتاتورية الأغلبية.

كنت أنوي الاستدلال على ذلك بكتابات عدد من الساسة والمنظرين الغربيين، ولا سيما الأمريكيين منهم، لكن أغناني عن كل ذلك كلام وجدته لواحد منهم معروف اسمه (ليبمان) قال عنه مقدموا الكتاب الذي نشروا فيه مجموعة من مقالاته، والذي ننقل منه النصوص التالية: «إنه ربما كان أعظم مفكر سياسي أمريكي في القرن العشرين»[1]، فإليك

---

(1) Clinton Rossiter & Jaems Lane, editorse the essential lippman: A political philosophy for liberal Democracy, Harvard university press, ١٩٨٢.p,xi.

بعض ما قال مما نحن بصدده: "يجب في رأيي أن نرفض القول بأن مبادئ الحرية والعدالة والحكم الصالح، إنما تتمثل في حكم الأغلبية".

هنا يكمن أصل المسألة، لقد كان واشنطن يعتقد أن الشعب يجب أن يحكم، لكنه لم يكن يعتقد أنه بسبب حكم الشعب تتحقق الحرية ويتحقق العدل والحكم الصالح، كما يعتقد أن الشعب ذا السيادة لا يؤتمن ـ كما لم يؤتمن الملك ذو السيادة الذي كان هو خلفاً له ـ على السلطة المطلقة.

إنه لم يخدع نفسه...إنه لم يكن يؤمن بما صار الآن الإيديولوجية الديمقراطية السائدة: أن كل ما رأت جماهير الناس أنها تريده فيجب أن يُقبل على أنه الحقيقة. لقد كان يعلم أنه لا ضمان من أن يتحوّل حكم الشعب إلى حكم قهري، تعسُّفي، فاسد، ظالم وغير حكيم، إن الشعب أيضاً يجب أن يكبح جماحه، إنه كغيره يجب أن يُحاسب، إنهم كغيرهم يجب أن يعلموا، أنهم كغيرهم يجب أن يرفعوا فوق مستوى سلوكهم المعتاد[1].

سيقول الديمقراطي الملتزم بمبدئه: لكنكم بهذا تضعون سلطة فوق سلطة الشعب، والمبدأ الديمقراطي هو أن السلطة للشعب، فلا أنت إذن يا ليبمان ولا واشنطن من قبلك بديمقراطيين، سيرد ليبمان بأنكم تحاجوننا بالديمقراطية الخالصة التي تؤمن بسيادة الشعب إيماناً مطلقاً، لكن الديمقراطية التي أتحدث عنها وأدعو إليها هي الديمقراطية الليبرالية التي تحد من هذه السلطة. سيذهب بعض الليبراليين الذين جاءوا من بعد

---

(١) Ibid pp.٤٠٥.

واشنطن بعقود إلى أبعد مما ذهب إليه، فيؤكدون أن الليبرالية عندهم هي الأساس، وأنه إذا حدث تعارض بينها وبين الديمقراطية، فينبغي التضحية بهذه لا بتلك، فهذا هو المفكر الليبرالي "هايك" يقول بعد أن دافع عن الديمقراطية دفاعاً قوياً، وبعد أن بيَّن ضرورة الليبرالية لها في كتاب له نال شهرة واسعة قبل خمسين عاماً: «لا أريد أن أجعل من الديمقراطية وثناً يُعبد، فربما يكون حقاً أن جيلنا يتحدث ويفكر أكثر مما يجب عن الديمقراطية، وأقل مما يجب عن القيم التي تخدمها.. إن الديمقراطية في جوهرها وسيلة، إنها أداة عملية لضمان الأمن الداخلي والحرية الشخصية، فليست هي بهذه المثابة معصومة ولا مضمونة، كما يجب ألا ننسى أنه كثيراً ما تحقق قدر من الحرية الثقافية والروحية في ظل حكم مطلق أكثر مما تحقق في بعض الديمقراطيات»[١] [٢].

تقييد الديمقراطية بالليبرالية:

الديمقراطية إذا تُرِكَ حبلها على غاربه فستؤدي إلى دكتاتورية الأغلبية،

---

(١) F.A Hayek. The road to serfdom, university of chicago press ١٩٩٤,p,٧٨.

(٢) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص٧٩٤.

وانظر كتاب الاسلام لعصرنا، د.جعفر شيخ أدريس، مركز البيان للبحوث والدراسات: ص٢٢٤-٢٢٦.

فقيّدوها بالليبرالية، لكن كثيرين من منظّريهم يعترفون الآن بأنه قيدٌ يتنافى مع سيادة الشعب التشريعية التي هي أساس الديمقراطية. ثم إن الليبرالية أدت إلى الرأسمالية التي جعلت من الفوارق بين الناس ما يتنافى مع المبدأ الديمقراطي الذي يفترض مساواة الناس في حقوقهم وفرصهم السياسية [١].

إذا تعارضت مصلحة الديمقراطية مع الليبرالية من يقدم؟

يقدم الليبرالية لأن الليبرالية هي قيد على الديمقراطية مثلاً الأغلبية في أمريكا من البيض لو كانت الديمقراطية بحته يمكن هؤلاء البيض أن يقولوا بالتصويت والله نحن لا نريد هؤلاء السود أن يشتركوا معنا بالإنتخابات.

الليبرالية تقول لهم لا هذا حق للأفراد لابد منه، ولذلك قال بعضهم من الذين وضعوا الدستور الأمريكي قال كلمة طريفة قال الديمقراطية هي كمثل ذئبين وحمل يريدون أن يصوتوا على ماذا يأكلون في الغداء أكيد سيأكلون الحمل، والليبرالية هي حمل مسلح فإذاً الحمل هذا لن يقبل برأي الأغلبية فالليبرالية قيد على الديمقراطية [٢].

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص٢٩٩.

وانظر كتاب الاسلام لعصرنا، د.جعفر شيخ أدريس، مركز البيان للبحوث والدراسات، ص٤٥٩.

(٢) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص١٥٣.

تناقض الليبرالية مع الديمقراطية:

النظرية الديمقراطية الشائعة الآن والتي تسمى بالنظرية الديمقراطية الليبرالية فيها تناقض فالديمقراطية تقول إن الحكم للشعب وتجعل الشعب في المكان التي يضع فيه المؤمن الله سبحانه وتعالى، فالشعب هو الذي يحكم هو الذي يشرع فالسلطة التشريعية العليا عند الشعب، هذه الديمقراطية.

لكن الليبرالية تقول أن هنالك أشياء هي من حق الناس ولا يجوز حتى للأغلبية أن تتعدى عليها فالليبرالية في هذا تتناقض مع الديمقراطية[1].

العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية: أيهما الأساس؟

يقول بعضهم: إن الليبرالية هي الأساس وأنه مستعد لأن يضحي بالديمقراطية من أجْلها، ومن هؤلاء من يؤيد وقوف حكومته مع حكومات غير ديمقراطية، لكنها أكثر ليبرالية من معارضيها المطالبين بالديمقراطية ولا سيما في قضايا المرأة، فهؤلاء يؤمنون بديمقراطية تكون مقيَّدة بقيود ليبرالية، ويرون أن الديمقراطية المطلقة إنما هي حكم الرُّعاع Mobocracy، وأنها من أسوأ أنواع الحكم الذي يصفه بعضهم بدكتاتورية الأغلبية، ومنهم من يقول: بل إن الديمقراطية هي

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الخامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص٤٠٠.

الأساس. ومنهم من يرى أن أحسن نظام يحقق الليبرالية هو الديمقراطية.

لكن: ماذا يقول أمثال هؤلاء في قضية مثل هذه القضية السويسرية (منع المسلمين من المآذن) التي لا شك في منافاتها لمبدأ الحرية الدينية الذي تنادي به الليبرالية؟ هل يقال للأغلبية السويسرية: إنكم قد تعدَّيتم على حقوق دينية لبعض مواطنيكم؟ قد ينكرون أنهم فعلوا ذلك. لكن هب أنهم قالوا: نعم، لأننا رأينا أن هذا من مصلحة بلدنا، ورأينا في الرموز الإسلامية ومنها المآذن خطراً علينا، فبأي حق تطالبون أغلبيتنا بأن تلتزم بأمر لا تراه في مصلحة بلادها؟ هذه هي مشكلة الليبرالية: أنها مجموعة من المبادئ التي يُقال عنها إنها حقوق للإنسان باعتباره إنساناً، ولذلك لا يجوز لأحد أن يتغوَّل عليها. لكن ما الأساس الذي تستند عليه هذه المبادئ؟ فالليبراليون لا يدَّعون أنها شيء أمر الله تعالى به، ولا يدَّعون الآن – كما كان بعضهم يقول في الماضي – أنها حقوق مستندها طبيعة الإنسان. لا يقولون ذاك ولا هذا، لأنهم عَلمانيون (على الأقل في فكرهم السياسي) لا يرجعون إلى تشريع خالق، ولأنهم ليس لهم دليل على ماهية الطبيعة البشرية وما تقتضيه. ماذا بقي؟ هل يقال أنها حقوق رأت الأغلبية في بلد ما أو في الجمعية العامة للأمم المتحدة أنها حقوق؟ إذا كان الأمر كذلك، فإنها لا تكون حقوقاً إنسانية كما هو الإدعاء الآن، وإنما تكون حقوقاً أعطتها دولة لمواطنيها، أو رأت أغلبية الدول أنها يجب أن تُعطى للمواطنين. وإذن، فإنها تكون مستندة في النهاية إلى الديمقراطية ورأي الأغلبية وهو رأي

يمكن أن يتغير، ويكون السويسريون محقّين في ما قررته أغلبيتهم من منع تشييد المساجد، بل قد تُقرُر الأغلبية في بلدهم أو في أي بلد آخر منع بناء المساجد لا مجرد المآذن، بل قد تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك في المستقبل، كما أتوقع.

وإذا لم تكن الليبرالية مستندة إلى شرع إلهي، ولا إلى حق طبيعي، ولا إلى ديمقراطية، فماذا يكون مستندها؟ لا يكون لها مستند، إلا كونها مبادئ رأت قلةٌ من الناس أنه يجب على البشرية كلها الإلتزام بها وتضمينها في دساتير بلادها، وهذا هو الواقع [1].

الدول الديمقراطية لا تبيح الحرية بإطلاق:

الدول الديمقراطية تبيح الحرية ما دام المخالفون أقلية لا خطر منها على العلمانية، أما إذا نما عددهم ورأوا فيه تهديداً للنظام العلماني فإنهم ـ قطعاً ـ سيضحون بالديمقراطية من أجل المحافظة على العلمانية [2].

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن محمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص٨٠٣.
وانظر كتاب الاسلام لعصرنا، د.جعفر شيخ أدريس، مركز البيان للبحوث والدراسات، ص٥٧٤-٥٧٥.

(٢) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن محمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص٢٩٤.
وانظر كتاب الاسلام لعصرنا، د.جعفر شيخ أدريس، مركز البيان للبحوث والدراسات، ص١٦.

الديمقراطية المركزية عند الشيوعية:

للشيوعيين مبدأ يسمونه الديمقراطية المركزية، مركزية بمعنى أنها ليست عامة بل خاصة باللجنة التي تمثل قيادة الحزب. تقول هذه القاعدة إنه من حق أعضاء هذه اللجنة أن يعبروا عن آرائهم ويدافعوا عنها ما داموا مجتمعين وما داموا لم يتخذوا إزاءها قراراً، فإذا ما اتخذوا قرارهم بالأغلبية، وجب على كل عضو أن يلتزم بهذا الرأي ويدافع عنه حتى لو كان من المعارضين له قبل التصويت، بل إن هذا القرار يصبح جزءاً من الشيوعية التي هو ملتزم بها، وقد ذكر بعض الدارسين لتاريخ الشيوعية من الغربيين أن الشيوعية تأثرت في هذا بالكنيسة الكاثوليكية. فكأنهم قالوا إنه كما أن للكاثوليك مصدر هو البابا يعد قراره ملزماً ديناً، فإن لنا لجنة يعد قرارها ملزماً شيوعياً [1].

ما حقيقة الدعوة إلى الديمقراطية في العالم الإسلامي؟

أنا عندي سوء ظن بالدعوة إلى الديمقراطية بالعالم الإسلامي، والله أنا في قلبي لا أعتقد أبداً، ومما عرفت الغربيين يا أخي هل تتصور يضحون كل هذه التضحيات في العراق من أجل الشعب العراقي يتخلص من دكتاتور وتكون له حرية؟ أنا في ظني أنهم يريدون الديمقراطية بالمعنى

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص٦٣٦.

الذي قلنا إنه كفر، عندما يدعون إلى الديمقراطية ليس المهم عندهم هو الإنتخابات المهم عندهم أنك لا تحكم بما أنزل الله هذا هو الذي يهمهم، لأنك إذا ما حكمت بما أنزل الله صار لا فرق بينك وبينهم وانتهت المشكلة فهم يعرفون أن معظم العالم الإسلامي لا يحكمون بما أنزل الله لكن هناك اعتقاد بأن الحكم بما أنزل الله واجب ولذلك يؤثر في الحكم يعني الحكومات .. في العالم العربي أن الحكومات العلمانية فيه ليست محاربة للدين مئة بالمئة أليس كذلك؟ يعني ما يتصور الغربيون أن حكومة علمانية وعندها إذاعة للقرآن الكريم لو كانت الإذاعة إذاعة خاصة قلنا حسناً، لكن الدولة ترعى إذاعة للقرآن الكريم وتكون مسؤولة عليها وأيضاً مسائل الزواج والطلاق وكذا فنحن ما صرنا علمانيين بالمعنى هذا وما صرنا دكتاتوريين، الحكم بما أنزل الله جعل الدكتاتورية في التاريخ الإسلامي محدودة جداً لأن الحاكم لا يستطيع أن يقول للناس أن الربا حلال إلا بعد ما جاءت النظم الحالية وما يستطيع أن يقول الناس تتزوج بالطريقة الفلانية والطريقة الفلانية فمعظم القوانين التي يسير عليها الناس لا علاقة لها بالحاكم فلذلك الدكتاتورية عندنا ما كانت مثل الدكتاتورية عندهم، فليس المطلوب في العالم الإسلامي تطبيق الديمقراطية بحد ذاتها وبشكل جاد لخوفهم من ظهور البعبع الإسلامي، أنا في رأيي ليس المقصود منها انتخابات ولا كذا وإنما المقصود محاربة الذين يدعون إلى الحكم بما أنزل الله لذلك لابد لنا أن نقول لهم نحن نريد أن نحكم بما أنزل

الله لكن نريد أن نوضح الصورة هذه، لا يكفي أن نقول للناس نريد أن نحكم بما أنزل الله فقط، هل لو حكم بما أنزل الله سيعطى الناس الحرية في إطار القانون؟ هل ستسمح لنا أن ننتخب حكامنا؟ الناس عندهم أسئلة فلا بد أن يكون هناك إجابات واضحة [١].

علاقة الديمقراطية بالإسلام:

سنحاول فيما يلي مناقشة صلة الديمقراطية بالإسلام بحسب المعاني المختلفة التي يقصدها أنصارها من المسلمين، لأن الإنسان إنما يُسأل عن المعنى الذي قصده من عبارته، حتى لو كان استعماله للعبارة خطأ. وقد أدرنا الحوار في مسائل الديمقراطية هذه بين مسلمين يدعو أحدهما إلى نظام سياسي إسلامي خالص يسميه القِسْطِيّة، وآخر من دعاة الديمقراطية.

■ يبدأ القِسْطي الحوار بقوله:

دعونا نتفق أولاً على ما نعنيه بالقِسْطِيّة، وما نعنيه بالديمقراطية. أما القِسْطِيّة فهي كما يدل عليها لفظها الحُكم بالقِسْط. والحكم بالقسط هو الحكم بما أنزل الله تعالى. وما أنزل الله يشمل الأحكام الجزئية التي تدل عليها الأدلة التفصيلية من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ويشمل المبادئ الأساسية التي يسميها الفقهاء بكليات الشريعة التي تقرر فيما تقرر

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص١٥٥.

أن كل ما حقق القسط فهو من شرع الله، فتفتح الباب واسعاً للاستفادة من كل تجربة بشرية نافعة أياً كان مصدرها.

وإذا كانت القسطية هي الحكم بما أنزل الله، فإن الديمقراطية هي الحكم بما يراه الشعب. هذا هو معناها الذي يدل عليه لفظها، وهو المعنى المتفق عليه بين منظّريها.

حكم الشعب معناه أن الشعب صاحب السيادة العليا في المسائل التشريعية، وأنه لا سلطة فوق سلطته التشريعية، وعليه فإن كل ما حكم به فيجب أن يكون هو القانون الذي يخضع له كل مواطن من مواطني القطر الذي اختار الديمقراطية نظاماً سياسياً له.

لا يمكن لإنسان يدعي الإسلام ويعرف معناه أن يؤمن بالديمقراطية بهذا المعنى، لأنه إيمان يتناقض تناقضاً بيناً مع أصل من أصول الإيمان التي جاء بها دينه، والتي تؤكدها كثير من آيات الكتاب وأحاديث الرسول ﷺ من ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ ﴿٤٩﴾ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٥٠﴾﴾ المائدة: ٤٩ – ٥٠ .

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ

أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾﴾ النساء: ٦٠ – ٦١.

﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴿١٠٥﴾﴾ النساء: ١٠٥ .

﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٤٠﴾﴾ يوسف: ٤٠.

ماذا تعني أنت بالإسلام، وماذا تعني بالديمقراطية؟

أنا لا أقول بما قلتُ، لأن الغربيين قالوا به، وإنما أقول به لأن تلك المبادئ الديمقراطية التي ذكرتها مبادئ إنسانية تصلح لكل البشر في كل زمان ومكان هذا أولاً ليس بصحيح، فقد كان معظم المفكرين الغربيين ضدها، ولم تلقَ هذا القبول والشعبية إلا بعد الحرب العالمية الثانية، فهل تقول: إن الناس لم يكتشفوا شيئاً هو من لوازم بشريتهم إلا قبل مئة عام؟ ثم إن المبادئ التي ذكرتها ليست من لوازم الديمقراطية بمعنى حكم الشعب، وليست من المتفق عليه بين كل الشعوب التي أخذت بالنظام الديمقراطي.

■ هل تتكرم بذكر أمثلة لما ترى أنه ليس من لوازم الديمقراطية؟

– قد تستغرب إذا قلت لك إن النظام الحزبي ليس من لوازم الديمقراطية، وأن بعض من يسميهم الأمريكان بالآباء الذين صاغوا

دستورهم كانوا ضدها وكانوا يعدُّونها مما يُذْكي الخلاف بين الناس ومما يؤدي إلى الفساد. ولذلك لا تجد لها ذكراً في دستورهم. وقد يزيد استغرابك إذا قلت لك إنه حتى الإنتخابات ليست من لوازم الديمقراطية. إن كل ما تتطلبه الديمقراطية هو أن يختار الناس من يحكمهم. أما أن يكون الإختيار بهذه الطريقة المعينة، فليس من لوازم الديمقراطية.

كيف يكون الاختيار إذن؟

لقد كان الأثينيون يختارون المسؤولين بالإقتراع. ويرى بعض المفكرين الماركسيين اليوم أن طريقة الاقتراع أقرب إلى فكرة الديمقراطية التي تساوي بين الناس وتفترض أن كل واحد منهم من حقه أن يكون حاكماً، وهم يرون أن الإنتخابات لا تحقق هذه المساواة، لأنها تفتح الباب لتأثير المال وتأثير الإعلام والدعايات، ويستدلون على عدم المساواة هذه بالنسبة الكبيرة للرجال في مقابل النساء، وبالنسبة الكبيرة لمن له مال، أو لمن تخرج في الجامعات في مقابل طبقات العمال والمزارعين والعامة. ولو كنت ممن يؤمن بالديمقراطية لاتفقت معهم.

■ ننتقل إلى موضوع آخر، ألا ترى في الديمقراطية ما يتوافق مع الإسلام؟.

- بلى فيها الكثير مما يتوافق مع الإسلام.

فلماذا إذن لا نقول إن الديمقراطية التي نريدها هي هذه المبادئ الديمقراطية التي تتوافق مع ديننا؟

- لأنني لا أريد أن أنسب إلى الديمقراطية فضلاً ليس لها. فإذا كان ديني هو السابق إلى تلك المبادئ الحسنة، فلماذا أنسبها إلى الديمقراطية؟

تنسبها إليها فقط، لأنها تتوافق معها.

- إن في النصرانية واليهودية الكثير مما يتوافق مع الإسلام مما هو أهم من تلك المبادئ السياسية التي ذكرناها، فهل نقول إن الإسلام نصراني أو يهودي؟

■ هل تعني أن علينا أن لا نستفيد من تجارب غيرنا، وأن نغلق الباب دون كل فكر حديث وتجربة حديثة؟

- أنا لم أقل هذا، بل قلت لك: إن مثل هذه الإستفادة هي من لوازم الحكم بالقسط. لكن هنالك فرقاً بين أن ألتزم بديني، ثم أستفيد من تجارب الآخرين فأضع كل جزئية إستفدتها في إطاري الإسلامي، وبين أن أستبدل بإطاري الإسلامي إطاراً آخر، ثم أضع فيه ما يناسبه مما هو في ديني. وهذا الأخير هو ما تدعونا إليه أنتم معاشر الداعين إلى الديمقراطية.

■ نسيت أن أسألك: ما المبادئ الديمقراطية التي ترى انها تتوافق مع الإسلام؟

- منها: مبدأ حق الأمة في اختيار حكامها، فيكفيك فيه هذه القصة التي أوردها الإمام البخاري في صحيحه والتي سنجتزئ كلمات منها لضيق المجال. قال عبد الرحمن بن عوف لابن عباس وهم في منى:

«لو رأيت رجلاً أتى أميرَ المؤمنين اليوم، فقال: يا أمير المؤمنين! هل لك

في فلان يقول: لو قد مات عمر لقد بايعت فلاناً؟ ... فغضب عمر، ثم قال: إني إن شاء الله لقائم العشية في الناس فمحذرهم من هؤلاء الذين يريدون أن يغصبوهم أمورهم ... من بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه تَغِرَّة أن يُقتَلا».

ومنها المبدأ المسمى بحكم القانون، فيكفيك فيه قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ المائدة:٨.

وقوله تعالى: ﴿فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ الأنعام: ١٥٢.

وقول الرسول ﷺ كما في صحيح البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها: «يا أيها الناس! إنما ضل مَنْ كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد. وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها».

ومنها مبدأ الإباحة الذي يسمى الآن بالحرية، فإن المبدأ الإسلامي يقول: إن الأصل في الأشياء الدنيوية هو الإباحة. فالإنسان يتحرك ويتكلم، ويأكل ويشرب، ويبيع ويشتري حتى يقول له الدين: لا تفعل كذا أو كذا. وإذا كان الإسلام قد جعل الدعوة إلى الله تعالى أعظم مهمة يقوم بها بشر، وإذا كان قد جعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الصفات المميزة للمسلم، فكيف لا يبيح له أن يعبر عن نفسه؟ لكنها حرية في إطار القِيَم والأحكام الإسلامية كما أن الحرية في البلاد الغربية الديمقراطية هي في إطار قيمهم وقوانينهم.

ومنها ما صار يسمى بالشفافية. هل رأيت دليلاً عليها أصدق من أننا ما نزال نعرف كل ما دار من كلام بين المسلمين في الشؤون العامة في عهد النبي ﷺ وفي عهد خلفائه الراشدين، بل نعرف كثيراً مما دار حتى بعد تلك العهود؟

ألسنا نعرف ما دار في اجتماع المسلمين لاختيار خليفة للرسول ﷺ؟

ألسنا نعرف ما دار بينهم في أمر قتال المرتدين؟

ألسنا نعرف كيفية اختيارهم للخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه؟

■ إذا كان الأمر كذلك، فلماذا تخلّف المسلمون في عصورنا هذه في هذه الأمور؟ ولماذا عمت بلادهم إلا قليلاً الحكومات الاستبدادية؟

- هذه قصة طويلة لعلنا نناقشها في مناسبة أخرى. أما الآن فيكفي أن أذكّركم بأن الدين إنما هو هداية وتوجيه، وأوامر ونواه، فليس فيه هو نفسه ما يجبر الناس على تطبيق ما يؤمرون به. فإذا كان هنالك من خطأ فهو في الناس وليس في دين الله. ثم إذا كان الناس لم يلتزموا بهذه المبادئ وهم يعلمون أنها من دين الله، فهل تظن أنهم سيلتزمون بها لأنها أتتهم من الغرب؟ إنه لا بد من عمل لإصلاح الأمة لتتقبل هذه المبادئ وتضحي في سبيلها.

■ نحن ندعو إلى الديمقراطية، لأن فيها من الآليات ما يحول دون هذا الانحراف؟

- كلاّ، ليس فيها شيء مما تتوهم، بل إن مفكريها يعترفون بأن النظم

لا تصلح إلا بصلاح الأمم. وما يُقال عن الإسلام يقال أسوأ منه عن الديمقراطية، فليس فيها ما يُجبر الناس على الإلتزام بكل مقتضياتها.

ولذلك فإن أسوأ دكتاتور عرفه الغرب إنما جاء بانتخابات حرة، أعني هتلر. كما أن كثيراً من الحكومات المنتخبة كانت حكومات فاسدة.

بل إن أكبر القرارات والسياسات الظالمة كانت في عصرنا هذا نتيجة قرارات ديمقراطية لا شك في ديمقراطيتها. فاستعمار الغربيين لكثير من بلدان العالم بما فيها البلدان الإسلامية كان نتيجة قرارات ديمقراطية، وغزو أفغانستان ثم العراق وقتل الآلاف المؤلفة من الأبرياء وتخريب البلاد كان نتيجة قرارات ديمقراطية لا يرتاب أحد في ديمقراطيتها.

فإذا كان ما حدث في العالم الإسلامي إنما يُعزى إلى البشر لا إلى الدين، فإن كثيراً مما حدث في البلاد الغربية إنما كان شيئاً يأذن به المبدأ السياسي الذي يدينون به.

■ كل هذا صحيح لا يماري فيه منصف. لكن أظنك تسلِّم معي بأنَّ هنالك شيئاً يُعزى إلى الدين نفسه.

- ما هو؟

إن الإسلام يقر مبدأ اختيار الأمة لحاكمها، ولكنه لم يلزم المسلمين بطريقة معينة لاختيار الحاكم.

- وكذلك الامر في الديمقراطية. إنها إنما تقول إن الحكم للشعب، وهذا يقتضي أن يكون الشعب هو الذي يختار حكامه. لكن ليس فيها ما

يقول إن الحكام أو النواب يجب أن يُختاروا بالطريقة الفلانية. ولذلك فإنهم يختلفون في ما ينهجون من وسائل لاختيار حكامهم.

لكنها كلها تقوم على مبدأ الإنتخابات.

- نعم لكن هذه هي الطريقة التي رأى الغربيون أنها مناسبة لهم في عصرهم هذا وفي ظروفهم هذه، وليست الطريقة التي تلزمهم بها الديمقراطية. والمسلمون يستطيعون أن يختاروا لأنفسهم من الوسائل ما يحقق مبدأ اختيارهم لحكامهم ذاكرين أن الحاكم في الإسلام إنما يُختار ليحكم بما أنزل الله لا برأي من انتخبوه، ملتزمين في ذلك بمبدأ الشورى كما أشار إلى ذلك الإمام ابن حجر في في كلمته التي نقلناها آنفاً.

إن عدم تحديد الإسلام للطريقة التي يُختار بها الحاكم هي من محاسنه لا من نواقصه، لأن هذه الطرق تتأثر بالظروف والملابسات التي تتغير بتغير الزمان والمكان. ولذلك فإن الغربيين حتى مع اتفاقهم على مبدأ الإنتخابات وجدوا أن للإنتخابات صوراً شتى تختلف نتائج كل واحدة منها عن الأخرى، ولذلك اختلفوا في ما يتبنون منها. ولا داعي للدخول في تفاصيلها، فهي أمور معروفة [1].

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص٧٩٧.

وانظر كتاب الاسلام لعصرنا، د.جعفر شيخ أدريس، مركز البيان للبحوث والدراسات، ص٢٩٤-٣٠٢.

متى تكون الديمقراطية تتناقض مع الاسلام ؟

يوافق بعضنا على القول بأن الديمقراطية أحسن نظام توصلت إليه البشرية، ويقول آخرون إن الديمقراطية كفر، ويقف فريق ثالث بين أولئك وهؤلاء. وكل القائلين مسلمون لا يطعن بعضهم في إيمان بعض، ولكل منهم حظ من العلم بالدين وبالديمقراطية. فهل يمكن أن يحدث خلاف عظيم مثل هذا في قضية من القضايا بين أناس ينتمون إلى دين واحد هو الدين الحق إذا كانوا يشيرون إلى شيء واحد متفق عليه بينهم؟

كلا، وإذن فلا بد أن يكون كل واحد من هؤلاء المختلفين مشيراً إلى شيء غير الذي يشير إليه الآخرون وإن كانوا جميعاً يسمون ما يشيرون إليه بالديمقراطية. وهذه المسألة ليست خاصة بالمسلمين. فقد قرأت لبعض منظري الديمقراطية من الغربيين كلاماً مفاده أن انتشار الإعجاب بالديمقراطية كان على حساب معناها. وقرأت لآخر قوله إن الديمقراطية صارت كلمة رنانة لا معنى لها، ولثالث قوله إن الديمقراطية صارت تعني عند كثير من المعجبين بها كل شيء يرونه حسنا.

وعليه فلكي نضيق من دائرة الخلاف بيننا يحسن أن يبين كل منا ما الذي تعنيه الديمقراطية بالنسبة له، ثم يحكم بعضنا على بعض بما قصد بالديمقراطية لا بالمعنى الذي يراه هو المعنى الحقيقي لها. وقديماً قال علماؤنا إذا اتضحت المعاني فلا مشاحة في الألفاظ، إذا قال أحدنا إن الذي يعنيه بالديمقراطية هو المعنى الذي يدل عليه لفظها اليوناني، والمعنى الذي أجده في القواميس والموسوعات السياسية، والمعنى الذي يكاد يتفق

عليه كل منظريها الأكاديميين، هذا المعنى هو أن الديمقراطية إنما هي حكم الشعب، والمقصود بالحكم هنا هو كون الشعب هو السلطة التشريعية العليا التي لا معقب لحكمها. فإذا حكمت على الديمقراطية بهذا المعنى قلت إنها تتناقض مع الإسلام الذي يجعل الحكم لله وحده، بمعنى أنه هو وحده الذي يملك حق التشريع، وأنه ليس لمشرع غيره أن يشرع إلا في حدود ما شرع هو سبحانه.

أما إذا قال آخر إن الديمقراطية إنما تعني بالنسبة له أن يختار الشعب حكامه والممثلين له في الهيئات التشريعية في انتخابات دورية حرة ونزيهة فهل يصح أن يقال لمثل هذا إن ديمقراطيتك هذه تتناقض مع الإسلام؟ كلا، لا تستطيع أن تحكم على ديمقراطيته هذا الحكم العام وإن اختلفت معه في تفاصيل بعض ما ذكر، لكن من حقك أن تقول له إنك تجاهلت أعظم مسألة جاءت الديمقراطية لحلها، ولم تذكر لنا بديلاً عنها مع أنها هي المسألة التي تهمنا الآن.

إن الديمقراطية إنما بعثت في أوربا بعد ألفي عام من موتها في أثينا لتجيب عن السؤال المهم: لمن الحكم؟ وكانت الإجابة أنه ليس للملوك ولا لرجال الدين ولا لدكتاتور أو فئة قليلة متسلطة، وإنما هو للشعب، بمعنى أغلبية ممثليه.

إذا كانت الديمقراطية إنما تعني الإنتخابات فإن السؤال الذي يلي هذا هو بم يحكم هؤلاء المنتخبون؟ هل سيتقيدون فيما يصدرون من أحكام وقوانين بحكم الله تعالى، أم سيكونون أحراراً يشرعون بما شاءوا بحسب

أهواء أغلبيتهم كما هو الحال في واقع الديمقراطيات الغربية؟.

إذا قلت بالأول كان الحكم الذي تريده حكماً إسلامياً، فلماذا تسميه ديمقراطياً؟ وربما قال لك أهل الديمقراطية كيف تقيد حرية ممثلي الشعب وتمنعهم من أن يشرعوا بما يرونه مناسبا لأمتهم؟.

وإذا قلت بالثاني كان الحكم في الحقيقة لأغلبية ممثلي الشعب، وهذه هي الديمقراطية المعمول بها في البلاد الغربية الديمقراطية. وهي الديمقراطية التي يسعون لنشرها وتعميمها في العالم كما يقولون. ماذا إذاً قال ثالث إن الديمقراطية لا تعني بالنسبة له الإنتخابات فقط وإنما تعني أيضا حرية تكوين الأحزاب، والتداول السلمي للسلطة، وحكم القانون، وحقوق الإنسان وغير ذلك من المبادئ التي ارتبطت بالديمقراطية في الواقع الغربي، قد نخالف هذا القائل في بعض تفاصيل ما ذكر لكنك لا تستطيع أيضاً أن تقول له إنك تقول شيئا يتناقض مبدئياً مع الإسلام، لكن يمكن أن نقول له ما قلنا للثاني: من الذي يحدد محتوى هذه المبادئ ولا سيَّما القانون وحقوق الإنسان؟ هل سيكون الأمر فيها متروكاً لأهواء الأغلبية البرلمانية فنكون قد رجعنا إلى المعنى الأول للديمقراطية؟ أم أنهم سيتقيدون بما أنزل الله في كتابه وسنة نبيه فيكون حكمهم إسلامياً فلا داعي لأن يوصف بالديمقراطية ؟ [1].

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن محمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص٧٥٦-٧٥٧.

موقفنا من النظم التي تسمى بالديمقراطية

النظم السياسية التي تسمى بالديمقراطية ليست هي إذن ديمقراطية بمعنى أن الحكم فيها للشعب، وإنما هي نظم سياسية مختلفة وإن كان بينها خصائص مهمة مشتركة، فمن الخطأ إذن تعريف الديمقراطية بأنها نظام الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة أو فرنسا أو غيرها من الدول الغربية.. وعليه فإذا كان من حق هذه الدول أن تجتهد وتختار لنفسها ما تراه مناسباً لها من تفاصيل المؤسسات والقيم السياسية، مع أنها جميعاً تتسمى بالديمقراطية، أفلا يكون من حقنا أيضاً أن نختار من المبادئ والقيم السياسية ما نراه مناسباً لهويتنا وواقعنا ووسيلة أحسن لتحقيق أهدافنا، سواء كان فيه ما يشابه النظم الديمقراطية أو يخالفها؟ بلى! بل إن هذا هو المسلك الطبيعي لكل أمة تقضي بعقلها وتحترم نفسها وتعتز بهويتها وأصالتها، وعليه فإذا أرادت دولة من دولنا أن تختار لنفسها نظاماً تراه معبّراً عن هويتها ومناسباً لعصرها، فيجب أن تبدأ بتقرير المبادئ والقيم التي تريد للدولة أن تلتزم بها، ثم تبحث بعد ذلك عن المؤسسات المناسبة لعصرها وظرفها، التي يمكن أن تحمل تلك القيم وتعبّر عنها، يمكنها مثلاً أن تقول إنها تريد لدولتها أن تتميز بخصائص منها اختيار الأمة لحاكمها، وسيادة حكم القانون، وحرية الرأي، وأن يكون كل هذا في نطاق ما تؤمن به من منهج في الحياة، لا يلزم أن يكون مماثلاً لمناهج الحياة الغربية، فإذا كانت أمةً مسلمةً جعلت كل ذلك في نطاق هدي الكتاب والسنة، وأضافت إليه أموراً مثل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمحافظة على الدين والدفاع عنه، وهكذا، إنه لا يلزم من موافقة الديمقراطية الليبرالية

الغربية في بعض الجزئيات أن يأخذ الموافق سائر ما فيها، أو أن يتبنّى فلسفتها، أو أن يتسمّى بإسمها، ثم إن ما في الديمقراطية من حسنات ليس خاصاً بها ولا مرتبطاً بها، بل يمكن أن تخلو هي منه كما يمكن أن يوجد في غيرها، بل قد وُجد الكثير منه حتى في حياة جاهليتنا العربية! لكن المجال الآن ليس مجال التوسّع في هذا الأمر [1].

بعض محاسن الديمقراطية أعمت كثيراً من الناس عن أصل الديمقراطية الشركي الذي يعطي بعض الناس حق التشريع:

الديمقراطية: في النظام الديمقراطي كما هو مطبق في الدول الغربية ودول أخرى كالهند محاسن كثيرة ولا سيما إذا ما قورن بنظم أخرى كالنظام الذي كان سائداً في الاتحاد السوفيتي، وككثير من النظم الدكتاتورية أو شبه الدكتاتورية التي ما تزال سائدة في بعض البلاد. أعمت هذه المحاسن كثيراً من الناس عن أن أصل الديمقراطية أصل شركي يعطي بعض البشر حق التشريع لبشر آخرين مع أن هذا الحق إنما هو حق لله تعالى. ونسوا أن ما فيها من محاسن ليس بخاص بها وأن كثيراً منه ليس من لوازمها، ونسوا أنه ليس فيها محتوى خلقي وأنها لذلك لم تمنع المستمسكين بها من الإقدام باسمها على

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص٧٩٤.

وانظر كتاب الاسلام لعصرنا، د.جعفر شيخ أدريس، مركز البيان للبحوث والدراسات، ص٢٢٦-٢٢٧.

استعمار الشعوب واحتلالها واسترقاق أناس ولدتهم أمهاتهم أحرارا[١].

هل الديمقراطية الإسلامية ممكنة؟

لا تستعملوا كلمة ديمقراطية إسلامية لماذا تعطونهم هذا الشرف قولوا نحن نريد كذا نريد كذا ولا تنسبوها للديمقراطية[٢].

الشورى ليست هي الديمقراطية:

مسألة الشورى الناس عندما يكونوا مقلدين وتابعين ينظرون إلى ما عندهم بنظارات الآخر هذا يفتش هل نحن عندنا شيء يشبه ما عندهم، نعم عندنا الشورى إذاً نحن عندنا ديمقراطية، لكن الشورى ليست هي الديمقراطية الشورى جزء من الحكم الإسلامي وليست بديل إسلامي هل الحكم بالإسلام كله شورى؟ لا إذاً الحكم ليس شورى لكن الحكم شورى في نطاق معين وبالمناسبة بعض الغربيين يقولون لا أقول إنهم أخذوه من الإسلام أن رفع الأيدي بالتصويت وحده هذا لا يكفي لابد من التشاور، وهذا الذي قاله الدين، ويضربون عليه أمثلة علمية يقول

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص٧٩٩.

وانظر كتاب الاسلام لعصرنا، د.جعفر شيخ أدريس، مركز البيان للبحوث والدراسات، ص٤٢١.

(٢) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص١٥٦.

لك أحضر خمسين شخص وأعرض عليهم قضية ويقول لهم صوتوا ترتفع أيدي وبعد المداولات تقل هذه الأيدي تتضح صور ما كانت واضحة فهذا هو المقصود بالشورى، المسألة التي ليست بكتاب الله ولا في سنة رسوله ﷺ ومسألة جديدة نتشاور فيها وإذا واحد أعطانا دليل سواءً من الدين أو من الدنيا دليل قاطع خلاص ما في تصويت [1].

بين الديمقراطية والشورى:

إن من أضر ما رأيت في تجربتنا السياسية الإعتماد في مشروعية الرأي أو الموقف على قرار الزعيم أو على مجرد الأغلبية من غير نظر إلى الأسباب التي بُني عليها القرار، لقد بدأ الكثيرون منا يعتقدون خطأ أن الاعتماد على مجرد عدُّ الأصوات الموافقة والمعارضة هو ما تقتضيه الشورى. مع أن المقصود من الشورى إنما هو تداول الرأي للوصول إلى الحق أو إلى ما هو أقرب إليه، فالشورى مأخوذة لفظها من قولهم شار العسل إذا استخرجه من الخلية، فكأن المقصود بالشورى هو استخراج أحسن ما في العقول من الآراء والمعلومات كما يستخرج العسل من الخلية. ثم إن الشورى مرتبطة بالتراضي، ولذلك قال تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ البقرة: ٢٣٣. أما الإعتماد على مجرد الأغلبية فهو بمعزل عن التراضي، بل كثيراً ما يكون بداية لشقاق

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص١٥٠-١٥١.

وانشقاق. ثم إن في الإعتياد بأخذ رأي الأغلبية من غير نظر إلى الحجج والمسوغات مدعاة إلى جعله مصدراً للتشريع كما هو الحال في المبدأ الديمقراطي، مع أن مصدر التشريع عندنا هو حكم الله تعالى، والشورى محاولة للوصول إليه أو الإقتراب منه، إن جعل الأولوية للحجج والمسوغات من شأنه أن يحفز الناس إلى البحث عن الأدلة ومن شأنه أن يحفزهم إلى إعمال عقولهم [١].

ظن بعض المسلمين أن الإسلام سينطلق من الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الحرية والديمقراطية:

كنت أقول لإخواننا منذ عشرين سنة كانوا يقولون نحن الآن في أمريكا وعندنا حرية ولا توجد في أي بلد إسلامي وأن الإسلام سينطلق من هنا من الولايات المتحدة الأمريكية فأنا أضحك أقول لهم نعم عندكم حرية الآن لأنكم غير مؤثرين وهكذا أيضاً كانت في كثير من البلاد العربية كانت ديمقراطية وترعرعت الحركة الإسلامية في ظل الديمقراطية، وإذا بدأ التأثير وقفت هذه الديمقراطية وهناك لا تكونوا مغفلين يعني أنتم تظنون أن الأمريكان أو الإنجليز أو كذا يقولون نحن ديمقراطيون وسنقف وننصر الإسلام ليخطو خطوات واسعة [٢].

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص٦٣٤-٦٣٥.

(٢) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص١٦١.

هل تحل الديمقراطية مشكلتنا في العالم الإسلامي ؟

أقول إن الديمقراطية لن تحل مشكلتنا، لأنها إنما تحل مشكلات الأحزاب المتنافسة على الحكم في إطار فلسفة حياة متفق عليها بينها. أما بلاد منقسمة بين إسلاميين وعلمانيين فلن تقوم للديمقراطية فيها قائمة. وإذن فالحل إنما هو في مواجهة تلك المشكلة الجوهرية، وعدم النكوص عنها إلى قضايا جانبية. ويوم أن تحل تلك المشكلة ونكون متفقين – بصورة عامة – على منهج حياة إسلامي، فسنستطيع بإذن الله تعالى أن نطور أنظمتنا حتى يتوفر فيها أحسن ما في الديمقراطية من مبادئ وقيم. ذلك لأن تلك المبادئ والقيم – إذا جردت عن إطارها الغربي – هي قيم إسلامية أصلية [1].

متى يستفاد من الديمقراطية ؟

هل يلزم عن هذا عدم الإستفادة من أي شيء في التجربة الديمقراطية الواقعية؟ كلا. بل قد نستفيد من بعض جزئياتها العملية، كما نستفيد من جزئيات غيرها من النظم، ما دامت جزئيات يمكن وضعها في الإطار الإسلامي. والإستفادة من جزئيات الديمقراطية لا تجعل الدستور ديمقراطياً، ومن باب أولى أن لا تجعل البلد ديمقراطياً. كيف والبلاد التي تأخذ بالأيدولوجية الديمقراطية بمعنى حكم الشعب لا ترى من الضروري

---

(١) المرجع السابق ص٨٥٦.

أن تصف دستورها ولا بلدها بالديمقراطي؟ فلماذا يُصرُّ بعضنا على وصف بلادنا بهذا الوصف؟أقول بهذه المناسبة إن بعض القراء قد يعجبون كما عجبت حين علمت أن كلمة الديمقراطية لم يرد ها ذكر في الدستور الأمريكي، ولا في وثيقة إعلان الاستقلال الأمريكية[1].

هل يكون النظام ديمقراطياً حقاً ويكون مع ذلك فاسداً ؟

نعم، والفساد المتعلق به نوعان، نوع يتعارض مع الديمقراطية، وهذا ليس محل بحثنا لأن الديمقراطية ليست مسئولة عنه مادام يتعارض معها، إنما بحثنا في الفساد الذي لا يتعارض معها، بل الذي ينتج عنها حتى حين تطبق تطبيقاً صحيحاً. إن كون القرار قد يكون ديمقراطياً لا ريب في ديمقراطيته ويكون مع ذلك فاسداً لا ريب في فساده أمر يقر به كبار منظري الديمقراطية من الغربيين.

فهذا فوكو ياما يقول: إن القرارات التي تتخذها ديمقراطيات ليبرالية ذات سيادة والتي تكون صحيحة إجرائياً، لا ضمان أن تكون عادلة أو متناسبة مع هذه المبادئ العليا. إن الأغلبيات الديمقراطية يمكن أن تقرر فعل أشياء فظيعة لأقطار أخرى ويمكن أن تتغول على الحقوق والقيم الإنسانية التي بني عليها نظامها الديمقراطي نفسه، وقال كاتبهم الشهير

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن محمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص٧٥٧.

هنتجتون Huntington يقول: إن الإنتخابات المفتوحة الحرة العادلة هي جوهر الديمقراطية، هي شرطها الضروري الذي لا مفر منه. لكن الحكومات التي تأتي بها الإنتخابات قد تكون عاجزة وفاسدة و قصيرة النظر وغير مسئولة، وتغلب عليها مصالح خاصة وتعجز عن اتخاذ سياسات يطلبها الشعب، هذه الخصال تجعل الحكومة غير مرغوب فيها، لكنها لا تجعلها غير ديمقراطية.

وهذا صحفي كندي كبير يكتب مقالاً بعنوان مثير هو «على كندا أن تلغي الديمقراطية» لماذا؟ يدعي الكاتب أن النظام الحالي هو أفسد نظام مر على كندا في تاريخها كله «إن حجم السرقة، والإحتيال والتزوير وغسيل الأموال يتجاوز أن يكون بسبب عدد من السياسيين المنحرفين أو مجموعة صغيرة من المستخدمين المارقين. إن الحزب الليبرالي وبالتالي الحكومة فاسدة. إن الفساد ليس في مجرد عدد من الحوادث المعزولة لكنه في الجهاز نفسه» ثم يقول: «إن من الفضائل المفترضة في الديمقراطية أن الناس بإمكانهم أن يغيروا حكومتهم إذا لم يكونوا راضين عنها، ولكن حتى مع علمنا بأن هذه الحكومة فاسدة وملتوية فإن ٦١% من الكنديين لا يرغبون في إجراء انتخابات، وهذا ليبمان الذي قال عنه مقدموا الكتاب الذي نشروا فيه مجموعة من مقالاته إنه ربما كان أعظم مفكر سياسي أمريكي في القرن العشرين «يقول فيما نحن بصدده»: يجب في

رأيي أن نرفض القول بأن مبادئ الحرية والعدالة والحكم الصالح إنما تتمثل في حكم الأغلبية. هنا يكمن أصل المسألة، لقد كان واشنطن يعتقد أن الشعب يجب أن يحكم، لكنه لم يكن يعتقد أنه بسبب حكم الشعب تتحقق الحرية ويتحقق العدل والحكم الصالح .كان يعتقد أن الشعب ذا السيادة لا يؤتمن ـ كما لم يؤتمن الملك ذو السيادة الذي كان هو (أيّ الشعب) خلفاً له ـ على السلطة المطلقة. إنه لم يخدع نفسه ... إنه لم يكن يؤمن بما صار الآن الأيدولوجية الديمقراطية السائدة: أن كل ما رأت جماهير الناس أنها تريده فيجب أن يقبل على أنه الحقيقة .لقد كان يعلم أنه لا ضمان من أن يتحول حكم الشعب إلى حكم قهري، تعسفي، فاسد، ظالم وغير حكيم، إن الشعب أيضاً يجب أن يكبح جماحه، إنه كغيره يجب أن يحاسب، إنهم كغيرهم يجب أن يعلموا، أنهم كغيرهم يجب أن يرفعوا فوق مستوى سلوكهم المعتاد، وإذا كان أولئك قد تكلموا عن الفساد السياسي فإن الكاردينال الأسترالي جورج بل George Pell يتحدث عن فساد يخشى أن يكون استشراؤه في الديمقراطيات الغربية سبباً لإقبال الناس على الإسلام الذي يرى أنه من حيث خطره على الحضارة الغربية هو شيوعية القرن الواحد والعشرين، يقول هذا الكاردينال: إن الديمقراطية الغربية الليبرالية فارغة وأنانية وأن الإسلام بدأ يظهر نظرة عالمية بديلة، إن الإسلام قد يكون في القرن العشرين جاذباً للمغتربين

والغاضبين من جانب، وأولئك الذين ينشدون النظام والعدل في الجانب الآخر "ثم يتساءل " هل تحتاج الديمقراطية إلى صناعة فحش ببلايين الدولارات، صناعة نامية بسرعة؟ هل تحتاج إلى معدل إجهاض يصل عشرات الملايين لتتصف بالديمقراطية؟ (١).

خطأ من يشككون في ديمقراطية كل قرار لا يرونه حسناً ويصفونه بأنه لا يتناسب مع الديمقراطية الحقة:

هناك حقيقة مهمة يغفل عنها كثير من الناس فيخلطون بين كون القرار أو التصرف ديمقراطياً وكونه حسناً قائماً على مكارم الأخلاق، فيشككون في ديمقراطية كل قرار لا يرونه حسناً ويصفونه بأنه لا يتناسب مع الديمقراطية الحقة، والحقيقة أنه لا علاقة بين الأمرين، فالقرار أو التصرف قد يكون خطأ وقد يكون إجراماً وقد يكون ضاراً، ولكنه يكون مع ذلك ديمقراطياً لا قدح في ديمقراطيته. لماذا؟ لأن الديمقراطية إنما هي حكم الشعب، أو هي في الواقع حكم أفراد من الشعب حَكَّمهم الشعب في نفسه، أو حَكَّمتهم فيه قلة منهم، عن طريق الإنتخابات، لكن حكم الحاكم إنما هو ثمرة علمه أو جهله، ومعاييره الخلقية حسنة كانت أو سيئة. لماذا ننسى أن قرارات الدول الغربية بغزو شعوب العالم الضعيفة

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص٧٥٢-٧٥٤.

واحتلال أراضيها واستغلال خيراتها كانت كلها قراراً ديمقراطياً؟ وأن خطف أمريكا للأبرياء من الأفارقة واسترقاقهم ومعاملتهم بأسوأ مما تعامل به الحيوانات كان قراراً ديمقراطياً؟ وأن قرار تحريرهم لم يكن قراراً ديمقراطياً، وإنما جاء نتيجة حرب بين من رأوا أنه يتعارض مع المبادئ الإنسانية، وبين الذين كانوا يرون الإلتزام برأي الأغلبية مهما كان. كما أن قرار استحلال الزنا بين المتراضين أيا كان جنسهما هو قرار ديمقراطي؟ وأن قرار فرنسا بمنع الحجاب كان قراراً ديمقراطياً؟ وأن غزو أفغانستان ثم العراق كان قراراً ديمقراطياً.

قد يقال: ألا يكون الحكم الإسلامي أيضا فاسداً؟

كلا، لا يكون إسلامياً حقاً وفاسداً، لماذا؟ لأن صلاحه شرط في إسلاميته ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ ﴾ النساء: ٥٨ .

فهو إسلامي بقدر قربه من الصلاح وغير إسلامي بقدر قربه من الفساد. إذن فالفرق بين النظام الإسلامي والنظام الديمقراطي أن فساد النظام الديمقراطي راجع كثير منه إلى النظرية الديمقراطية، أما فساد النظام المنتسب إلى الإسلام فلا يرجع إلى الدين الإسلامي وإنما يرجع إلى التطبيق. السبب في هذا هو أنه بينما النظام الإسلامي هو حكم بنصوص أنزلها الله تعالى، أو باجتهادات بشرية مبنية على معايير أنزلها الله تعالى، فإن الديمقراطية هي حكم شعب من الشعوب، ولما كانت الشعوب متعددة ومختلفة، فإن قراراتها الديمقراطية لا بد أن تتعدد وتختلف، بل إن قرارات الشعب الواحد تختلف بحسب ما يحدث فيه من تغيير على مر الأيام.

قد يقال إن المؤمنين بالديمقراطية يستطيعون إصلاح هذا الخلل في نظريتهم فيضيفون إليها مبادئ تشترط في القرار الديمقراطي أن لا يتعارض مع القيم الخلقية المتفق عليها بين الناس كالصدق والأمانة والعدل. لكن مثل هذا التعديل الذي نادى به فعلاً بعض ذوي الرأي منهم يقضي على النظرية نفسها، لأن السؤال سيكون: من الذي يحق له أن يقول للناس إن قراركم ليس ديمقراطياً إذا كان قراراً اتخذوه بأغلبيتهم؟ (١).

في الديمقراطية ينسب للشعب صفات لا تكون إلا لله:

يضطر منظروا الديمقراطية وفلاسفتها أن ينسبوا إلى من يسمونه بالشعب صفات لا تكون إلا لله تعالى، فهم يقولون - مثلاً -: أن الشعب يجب أن يكون حاكم نفسه، لأن الذي يرضى بأن يحكمه غيره كما هو الحال في الحكم الدكتاتوري أو الحكم الذي يسمونه بالثيوقراطي، يكون عبداً لذلك الحاكم، وهذا صحيح، ولكن بما أن الله - تعالى - هو خالق الناس، فهو المالك لهم وهم عبيده حقيقة، فهم حين يقبلون تشريعه يُقرُّون بأمر حقيقي، لا كما يرضون بأن يكونوا عبيداً لبشر مثلهم لا يملكونهم حقيقة. ثم ما معنى أن يقال: إن الشعب حاكم نفسه؟ إن الشعب ليس شيئاً واحداً، وإنما هو مكوَّن من عدد من الأفراد، فهل يمكن أن يكون كل فرد في المجتمع حاكماً لنفسه مشرِّعاً لها؟ إذن لا يكون هنالك

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص٧٥٤-٧٥٥.

مجتمع، وإنما تكون فوضى. الذي يحدث في الواقع هو أن بعض الأفراد يحكمون غيرهم، فإذا قلنا: إن الذي يرضى بحكم غيره من البشر يكون قد جعل من نفسه عبداً له، فإن هذه نتيجة لا مفر منها حتى في أحسن البلاد تطبيقاً للديمقراطية! لماذا؟ لأن التشريع في النظام الديمقراطي يكون: إما باستفتاء الشعب كله، أو بقوانين يُصدِّرُها نوابه في الهيئات التشريعية، أو بقرارات يتخذها حكامه التنفيذيون.

أما في الإستفتاء، فإن القرار الذي يحكم به الشعب هو قرار الأغلبية، ماذا عن الأقلية؟ هل يكونون معبودين للأغلبية؟ ثم هب أن القرار كان بإجماع المستفتين لا بأغلبيتهم، هنا أيضاً يقول بعضهم: إن المشكلة لم تُحَل، لأن كل فرد من الذين صوتوا للقرار كان معتمداً على غيره في جعل ذلك القرار قانوناً للبلاد، وإذن، فهو لم يكن حاكماً لنفسه، بل أشرك معه غيره في ذلك الحكم. أما في قرارات المجالس، فالأمر واضح، فممثلوا الشعب ليسوا هم الشعب، ثم إنهم لا يستشيرون الشعب في كل مسألة تُعرَض عليهم، وإن كانوا في بعض الأحيان يراعون أثر تصويتهم على الدوائر التي انتخبتهم، والقرارات سواء كانت بالإجماع، وهو أمر نادر جداً، أو كانت بالأغلبية، فإنه يقال عنها ما قيل عن الاستفتاء. وفي كلا الحالين لا يكون الشعب حاكم نفسه وإنما حكامه بعض أفراده.

الصفة الثانية التي يذكرونها هي صفة العلم: فهم يقولون كلاماً صحيحاً، هو: أن الذي يحكم يجب أن يكون عالماً بمصلحة من يحكم قاصداً لتحقيقها، ثم يقولون في الدفاع عن حكم الشعب: إن كل إنسان أدرى بمصلحته، فيجب أن يكون الحكم له، لكن المعترضين على هذه الحجة يقولون: إن القرارات الديمقراطية ليست قرارات فردية، وإنما هي قرارات تتعلق بالجماعة، فهل كل فرد في المجتمع هو الأدرى بمصلحة المجتمع في مسائل السياسة الداخلية والخارجية ومسائل الإقتصاد والقانون والتقنية وغير ذلك مما تتخذ فيه الدولة من قرارات؟ نزيد: وهل صحيح أن كل إنسان أعلم بكل مصالحه؟ أما كون الإنسان يعلم بعض مصالحه فأمر لا شك فيه، وأما كونه يعلم كل مصالحه فأمر يكذّبه الواقع، إذ لو أن كل إنسان عالم بمصلحته لما احتاج أن يتعلم، ولا أن يشاور، ولَمَا غيَّر رأيه في بعض ما كان يرى، لكن الواقع أن الإنسان يفعل كل هذا.

إن العالم علماً محيطاً بكل ما يصلح الإنسان وما يفسده لا يكون إلا خالقه: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ الملك: ١٤، ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ البقرة: ٢٢٠، أما البشر، فليس لهم مثل هذا العلم: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢١٦﴾﴾ البقرة: ٢١٦،

ومن أقوى الأدلة على أن الشعب لا يحكم نفسه حتى في الدول الديمقراطية، بل يحكمه أفراد منه، أن القوانين والدساتير التي يحكم بها الجيل الراهن كثيراً ما تكون قد وضعها أفراد في أجيال ماضية، من أبين الأمثلة على ذلك أن الدستور الذي يُحكَم به الشعب الأمريكي الآن وضعه في القرن الثامن عشر بعض من يسميهم الأمريكان بالآباء [1].

ما مزالق الإيمان بالديمقراطية (بمعنى حكم الشعب)؟

المزلق الأول:

أول المزالق وأعظمها والأصل الذي تترتب عليه كل المزالق الأخرى هو أن الإيمان بأن الحكم للشعب مناقض لأكبر قاعدة يقوم عليها بنيان الدين الإسلامي كله، إنها القاعدة التي تقول: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ فإذا كانت الإجابة الديمقراطية عن سؤال لمن الحكم هي أنه للشعب، فإن الإجابة الإسلامية هي إن الحكم إلا لله. فالآية لا تقرر فقط أن الحكم لله، وإنما تقول إن الحكم إلا لله، أي إن الحكم لا يكون بحق إلا لله. والمقصود بالحكم هنا وفي النظرية الديمقراطية إنما هو الحكم التشريعي، أما الحكم

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن محمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص٣٠١.

وانظر كتاب الاسلام لعصرنا، د.جعفر شيخ أدريس، مركز البيان للبحوث والدراسات، ص٥٦٧-٥٦٩.

التنفيذي فإنما يقوم به أفراد من الناس في كل نظام من الأنظمة، فالشعب يشرع والمسؤولون ينفذون، والله تعالى يشرع والناس يحكمون بما شرع.

هذا الحكم التشريعي هو من خصائص الربوبية التي لا يجوز لأحد أن يدعيها أو يشرك مع الله تعالى أحدا فيها، لا ملك ولا دكتاتور ولا رئيس جمهورية ولا علماء ولا شيوخ، فكل من اعتقد أن أحداً من هؤلاء له حق التشريع والتحليل والتحريم يكون قد اتخذه رباً من دون الله تعالى يؤكد هذا قوله تعالى عن بعض اليهود والنصارى في زمن الرسالة المحمدية: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ﴾ التوبة: ٣١، وفسر النبي ﷺ اتخاذهم لهم أرباباً بأنه إتباعهم لهم في تحليلهم لما حرم الله وتحريمهم لما أحل، ولهذا قال تعالى في تمام الآية: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَٰهًا وَاحِدًا لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٣١﴾﴾ التوبة: ٣١، فهم لم يعبدونهم من دون الله تعالى بأنهم سجدوا لهم أو حجوا وإنما عبدوهم بأنهم أعطوهم حق التشريع. وعليه فإن كل من أعطي هذا الحق يكون معبودا لمن أعطاه إياه حتى لو كان ما يسمى بالشعب أو المواطنين.

وإذا أردنا أن نعرف كيف أن هذه الحقيقة، حقيقة إن الحكم إلا لله، هي القاعدة التي يقوم عليها بنيان الدين كله، فلنقرأ الآية بأكملها والتي قبلها ﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ أَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴿٣٩﴾ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ ۚ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ

أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٤٠﴾﴾ يوسف: ٣٩ - ٤٠، فالآية الكريمة تدل على أن العبادة، وهي الغاية التي من أجلها خلق الإنسان، مؤسسة على قاعدة أن الحكم لله. فنحن نعبد الله تعالى لأنه أمرنا بعبادته، ونحن نطيع أمره تعالى لأننا نؤمن بأن الحكم له، والأمر والنهي له، وتدل على أن الدين القيم مبناه على التسليم بأن الحكم لا يكون إلا لله. لماذا لا يكون الحكم إلا لله؟ لأن الله تعالى هو وحده خالق الكون وحاكمه قدراً، فلزم أن يكون هو وحده الذي له حق حكمه شرعا. ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾﴾ الأعراف: ٥٤، فكل من آمن بأن للكون خالقا واحدا ثم أبى أن يحتكم إلى شرعه، أو اعتقد أنه يجوز لأحد غيره أن يشرع لخلقه يكون قد نقض إيمانه به. فكيف إذا كان يدعي الإيمان بالله ربا وبالإسلام دينا وبمحمد ﷺ نبياً ورسولا؟، ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ ۖ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾ فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا ﴿٦٢﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعْلَمُ ٱللَّهُ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا ﴿٦٣﴾ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ

بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُوا۟ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴿٦٤﴾ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُوا۟ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ۖ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴿٦٦﴾ وَإِذًا لَّءَاتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾ وَلَهَدَيْنَٰهُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴿٦٨﴾ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُو۟لَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾ ذَٰلِكَ ٱلْفَضْلُ مِنَ ٱللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمًا ﴿٧٠﴾ النساء: ٦٠ – ٧٠.

ذلك هو المزلق والضلال الأكبر المترتب على الإعتقاد بأن الحكم للشعب. لكنه مزلق تنتج عنه وتترتب عليه مزالق وضلالات أخرى عظيمة. نريد قبل الحديث عن هذه المزالق الفرعية أن نقول إن هذا الضلال الأكبر وما ينتج عنه من ضلالات هو الذي يحرص على دعوتنا إليه وتزيينه لنا بعض أنصار العلمانية ودعاتها في الغرب والشرق، إنه لمن السذاجة البالغة ما يظنه بعض الناس في العالم الإسلامي أن أمريكا وغيرها من دول الغرب إنما تنفق أموالها وتضحي بأولادها وتشن حروبها وتنشئ وتمول المؤسسات الداعية إلى الديمقراطية من أجل أن ينعم الناس في العالم العربي أو الإسلامي بانتخابات وأحزاب ومجالس تشريعية، وأجواء من حرية يختار فيها المواطنون ما يرونه صالحاً ومناسباً لبلادهم،

فهذا أستاذ كبير بمعهد كاتو Cato بواشنطن يقول عن مهمة أمريكا في العراق في بداية محاولتهم لوضع دستور له: «إن أعظم مهمة للمهتمين بمستقبل العراق هي أن يعملوا على أن يكون المجتمع العراقي أكثر تقديراً لأهمية الحرية الليبرالية في مجتمعه. إن الديمقراطية وسيلة لها قيمتها، لكنها وسيلة فقط. إن الهدف هو مجتمع حر»، ولذلك يرى أنه حتى لو انتهى الأمر إلى أن يكون الدستور وثيقة ليبرالية في مجتمع غير ليبرالي، فلن يكون عديم الفائدة، إن مخططاً كهذا سيقترح غايات مثالية، وسيضع أساساً قانونياً لأي إصلاح إذا ما تغيرت الثقافة السياسية.

وينقل في هذا الصدد عن جريدة نيو ربيلك New Republic موافقاً لها قولها: «إن كون ١٨٠٠ من الجنود الأمريكان فقدوا أرواحهم لكي تستمع نساء العراق بخيرات القرون الوسطى الدينية أمر ينبغي أن يزعج إدارة بوش والشعب الأمريكي»، وكذلك قول كاتبة أخرى كانت أكثر صراحة Nina Shea : «إنه ينبغي أن لا يزهق دم أمريكي في سبيل إقامة حكم الشريعة»، هذه هي الأهداف الحقيقية من وراء الإهتمام بنشر الديمقراطية لكنهم قلما يصرحون بها، بل إن بعض مؤسساتهم الداعية إلى الديمقراطية في بلادنا لتظهر بمظهر المؤسسة العلمية الأكاديمية التي تسعى إلى بيان العلاقة الحميمة بين الإسلام والديمقراطية. من هذه المؤسسات واحدة تدعى مركز دراسة الإسلام والديمقراطية يشارك في الإشراف عليها مستشرقون من أمثال جون اسبوزيتو وعلماء من أمثال

الدكتور طه جابر، الذي أصدر فتوى تحث المسلمين على إيتاء الزكاة لهذه المؤسسة، نشرتها على موقعها ثم قرأنا بعد ذلك في تقرير لمؤسسة راند شبه الرسمية أن هذا المركز هو أحد المؤسسات التي تدعمها الحكومة الأمريكية لنشر الديمقراطية في العالم الإسلامي!!

المزلق الثاني:

هو أن الإعتقاد بأن الحكم للشعب يؤدي لا محالة إلى الإيمان بالعلمانية، لأن العلمانية في كل صورها، وسواء كانت ديمقراطية أو دكتاتورية، إنما تقوم على الاعتقاد بأن التشريع من حق البشر أفرادا كانوا أو جماعات. فالديمقراطية بمعنى حكم الشعب هي نظرية علمانية لا محالة.

المزلق الثالث:

وهو لازم عن الثاني وهو أنه ما دام المواطنون كلهم متساوين في حقهم في التشريع، فيجب أن لا يكون هنالك فرق بين مؤمن وملحد، أو مسلم ونصراني، أو بين مستمسك بدينه ومرتد عنه.

المزلق الرابع:

وهذا يؤدي بدوره إلى الاعتقاد بأن الرابطة الأساس بين الناس هي رابطة المواطنة لا رابطة الأخوة الإسلامية التي هي أساس كل الهدي الإسلامي الإجتماعي والسياسي والإقتصادي، لكن بعض الناس يحاولون أن يجمعوا بين هذين النقيضين كما الحال في دستور السودان الحالي الذي أفتى بعضهم بأنه دستور إسلامي.

المزلق الخامس:

أن يسود الإعتقاد بنسبية المصلح والمفسد والنافع والضار، ذلك لأن الديمقراطية نظرية لا محتوى لها. إنها إنما تقرر أن الحكم للشعب ثم تترك لكل شعب أن يختار ما يراه مناسبا. لكن الشعوب تتعدد وتختلف مكاناً وزماناً. فهذا شعب أمريكي بجانبه شعب مكسيكي ثم هنالك شعب إنجليزي وآخر فرنسي. وهذا الشعب الأمريكي الآن كان شعبا آخر قبل عدد من السنين وشعباً ثالثاً قبل عدد آخر، وفي كل مرة تتغير قيمه فيحرم ما كان قد أحل ويحل ما كان قد حرم، ويقدم ما كان قد أخر ويؤخر ما كان قد قدم، وكل هذه الأحكام ديمقراطية ما دام قد توفر فيها شرط الإجراءات الديمقراطية، فإختطاف الأحرار واسترقاقهم، واحتلال البلاد وإستعمارها وقتل أحرارها ونهب خيراتها كل هذا جائز ما دام قد جاء نتيجة قرارات توفر فيها شرط الإجراءات الديمقراطية، يعبر عن هذا الإضطراب نكتة عن رجل انجليزي قيل إنه قرر أن يهاجر من بلده فلما سئل عن سبب قراره قال إن الشذوذ كان ممنوعاً، ثم صار مسموحاً به، فأنا أخشى أن يصير بعد قليل واجباً. هذا عن الديمقراطية، أما في الإسلام فإننا عندما نقول إن الحكم إلا لله، نشير إلى حكم معين مسجل في مصادر معينة فيها تفصيل لأحكام معينة، وفيها قواعد عامة للحكم، وفيها أمر بالالتزام بمكارم الأخلاق، وحسن معاملة البشر وهكذا.

المزلق السادس:

هو أن تصير الثقافة الغربية هي القدوة والمثال الذي يحتذى لا في مجال

السياسة وحدها بل في كل مجالات الحياة، لأنك إذا آمنت مع الغربيين بأن الحكم للشعب، ثم اعتقدت بأن شعوبهم هي الشعوب الأكثر حضارة لأنها هي السابقة في مضمار الديمقراطية، كان من الطبيعي أن تعتقد أن ما اختاروه هو المناسب للعصر، وأن تريد لشعبك أن يتشبه بهم ويحذو حذوهم، ولذلك تجد أن كلام الكثيرين حتى ممن ينتسبون إلى الإسلاميين صار مجرد ترديد للعبارات والشعارات الغربية السياسية مترجمة إلى اللغة العربية: الديمقراطية، الشفافية، المرأة، تداول السلطة، حتى صاروا كما قال الشاعر العربي:

ألهت بني تغلب عن كل مكرمة قصيدة قالها عمرو بن كلثوم

المزلق السابع:

هو أن تصير الديمقراطية هي معيار الشرعية الوحيد. فكل ما لا يأتي عن طريقها فهو غير شرعي وغير قانوني.

هذا مع أن الغربيين لم يكونوا يبالون بالخروج عليها إذا ما تبين لهم أن المصلحة في مخالفتها، من ذلك ما ذكره فريد زكريا في كتابه مستقبل الحرية: قال:«كان الاسترقاق والتفرقة العنصرية متأصلتين في الجنوب الأمريكي عن طريق النظام الديمقراطي. ولذلك فإنه منذ قيام الجمهورية واجه الذين يبغضون الاسترقاق مشكلة هي أن غالبية المصوتين في الجنوب كانوا يدافعون عنه بحرارة بالغة، وفي النهاية مات لا، لأنه خسر معركة التصويت ولكن لأن قوات الشمال سحقت الجنوب. فالديمقراطية عند الغربيين ليست هي المعيار المطلق كما هو الحال عند المقلدين لهم في بلادنا».

أذكر أن أحد الصحفيين عندنا كتب ذات مرة يقول إنه على

الإسلاميين أن يقبلوا نتيجة صناديق الاقتراع حتى لو جاءت بالحزب الشيوعي، ذكرني كلامه بكلام للفيلسوف البريطاني برتراند رسل عندما سئل إلى حد هو مستعد لأن يعطي الحرية للحزب الشيوعي، فقال: ما لم يصل عن طريقها إلى الحكم. لأن الديمقراطية تكون حينئذ متناقضة إذ تمكن من الوصول إلى الحكم من يعمل على قتلها. أو كلاماً هذه فحواه.

المزلق الثامن:

هو الخضوع للرغبات التي تؤثر في الإنتخابات حتى لو كانت رغبات منكرة وحتى لو كان أصحابها أقلية، هذه نتيجة حتمية لكل من يعتقد أن الحكم للشعب، ومن ثم يريد من الشعب أن ينتخبه.

لقد رأينا هذا واقعا في البلاد الغربية، رأينا أناساً المعروف عنهم أنهم محافظون ينكرون أشياء مثل الشذوذ، لكن مرشحهم يخشى إن هو صرح بإنكاره لها أن يفقد بعض الأصوات التي قد تؤثر في نتيجة الإنتخابات. إنه لا ينكرها إلا إذا رأى أن عدم الإنكار سيفقده أصواتاً أكثر منها، لكن هذا يتنافى مع المهمة الكبرى للحكومة الإسلامية: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴿٤١﴾﴾ الحج: ٤١

المزلق التاسع:

سيقول بعض الناس ماذا نفعل إذن؟ إننا نعيش في مجتمع تعددي، والتعددية هي سمة المجتمعات الحديثة، ولا يمكن مع التعددية التزام بدين

معين لأن معناه إقصاء الآخر، أو إكراهه على الإلتزام بدين لا يؤمن به. إنه لا حل في مثل هذه الأحوال إلا الحل الذي اهتدت إليه البشرية، الحل الديمقراطي الذي لا يفرق بين المواطنين بسبب معتقداتهم وفلسفاتهم وقيمهم، كما لا يفرق بينهم بسبب ألوانهم وعناصرهم. إنه النظام الذي يعطي كل المواطنين ـ بغض النظر عن تلك الفروق بينهم ـ حقوقا سياسية متساوية، صار هذا الكلام عند كثير من الناس كالبدهيات التي لا تقبل نقاشاً، مع أنه في حقيقته من أبطل الباطل، فهو باطل نظرياً ومستحيل التحقق عملياً. وذلك أن كل نظام سياسي لا بد له من قوانين تحكم علاقات الناس وتصرفاتهم الشخصية والاجتماعية، السياسية والإقتصادية، فتقول إن هذا مباح وهذا محظور. ولا بد لهم من سياسات تنظم علاقاتهم الخارجية، وفلسفاتهم التعليمية والإعلامية، ومبادئهم القانونية وغير ذلك، فإذا كان المجتمع مكوناً من مواطنين مختلفين اختلافات أساسية في نظرتهم إلى الحياة بسبب دينهم أو فلسفاتهم وقيمهم، لزم أن يكونوا مختلفين في المبادئ التي تقوم عليها القوانين والسياسات. فكيف يمكن إذن أن تكون لهم جميعا حريات سياسية متساوية؟ كيف يمكن للاشتراكي أن يعمل باشتراكيته وللرأسمالي أن ينظم المجتمع على أساس رأسماليته؟

كيف يمكن أن تكون للعلماني ولصاحب الدين حريات متساوية في تنفيذ ما يؤمنون به؟ هذا أمر مستحيل. ولذلك فإن كل محاولات الوصول

إلى حل له فشلت فشلاً ذريعاً، وقد كان من أشهرها وأكثرها عمقاً محاولة جون رولز فيلسوف السياسة الأمريكي الذائع الصيت في البلاد الغربية. إنه لا يمكن في الواقع إلا أن تكون هنالك نظرة واحدة من تلك النظرات المتعددة تبنى عليها قوانين البلاد وسياساتها. ثم يعطى الآخرون قدراً من الحرية يختلف باختلاف النظرة الحاكمة إليهم، لا يمكن أن تعطى نظراتهم وأديانهم وفلسفاتهم حقا مساوياً للنظر أو الفلسفة أو الدين الحاكم، هذا أمر مستحيل. وهذا هو الواقع في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية الغربية. إن فلسفة الحكم السائدة فيها فلسفة علمانية ديمقراطية ليبرالية، فهي تعطي غيرها من الفلسفات والنظرات من الحرية ما يتناسب معها ولا يهددها. نعم إنهم يسمحون لمخالفيهم من أصحاب الديانات والفلسفات الأخرى أن يدعو إلى ما يريدون (في حدود القانون)، وأن ينافسوا في الإنتخابات، بل يسمحون لهم أن يشاركوا في الحكم لكن بشرط أن يلتزموا بنظم الدولة العلمانية، فرئيس الدولة المسلم في بلد علماني ليس رئيساً له باعتباره مسلماً، وإنما هو رئيس باعتباره مؤمناً بدين في الحدود التي تفرضها قوانين الدولة العلمانية التي تقرر بأن الدين في أساسه سلوك شخصي لا علاقة له بالحياة العامة التي تتولى الدولة العلمانية شؤونها [1].

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن محمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص٨٧٤-٨٨١

الديمقراطية في الوثائق الأمريكية ؟

إن كلمة الديمقراطية لم ترد في أي من الوثائق الثلاثة التي تُحكم بها أمريكا ليس موجوده في الدستور ولا موجوده في إعلان حقوق الإنسان ولا في إعلان الاستقلال أبداً ولذلك كانوا يقولون جمهورية نيابية لا ديمقراطية والحزب الديمقراطي اسم فقط وشخص من أصل هندي عنده كتاب اسمه مستقبل الحرية وهو يعتبر من كبار المفكرين المحافظين الآن في أمريكا إن الحرية أهم من الديمقراطية وأنه ربما لو أعطي الناس فرصة للديمقراطية سيأتي الإسلاميون في العالم العربي وبالتالي لا تكون فيه ليبرالية فأحسن لنا حكم غير ديمقراطي وفيه ليبيرالية بالنسبة للنساء وكذا ولا حكم بالإنتخابات وليس فيه ليبرالية لأن الليبرالية عند بعضهم أهم من الديمقراطية [١].

هل تَراجع الاقتراع في الإنتخابات هو ضمور في الديمقراطية؟

تراجع المقترعين في الإنتخابات هو ضمور في الديمقراطية خصوصاً في أمريكا هذا كلام صحيح حتى كتبت كتب لماذا لا يصوت الأمريكان؟ حتى سئل بعضهم لماذا لا تصوت؟ قال أنا لا أرى فرق بين الجمهوريين والديمقراطيين، أمريكا هذه فيها ما يقارب ثلاثمائة مليون ما فيها إلا حزبيين هذا معقول المفروض يكون فيها ثلاثمائة حزب وكتبت بالمناسبة كتب في هذا لماذا لا يصوتون ؟ [٢].

---

(١) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص١٥٤.

(٢) جعفر شيخ ادريس (مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات) جمع واعداد: د.مبارك بن حمد الحامد الشريف، دار كنوز اشبيليا ص١٥٥.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مُقَدِّمَة	٥
معنى الديمقراطية	٧
الديمقراطية كلمة طنانة لامعنى لها.....	٨
الاختلاف في مفهوم الديمقراطية.....	٨
محتوى الديمقراطية.....	٩
الديمقراطية وسيلة لا محتوى لها.....	١٠
الديمقراطية في جوهرها مسألة إجرائية لا عقيدة جوهرية....	١٥
الديمقراطية تصل بالإنسان إلى الحكم، لكن لا تقول له ماذا يفعل بعد أن يصل.....	١٦
هل الديمقراطية خير نظام توصلت إليه البشرية ؟.....	١٧
ليس في الديمقراطية معيار يحدِّد به نوع القرار حسناً كان أم سيئاً، وإنما الذي يقرر ذلك هو الجهة التي تتخذ القرار حسب معتقداتها وتصوراتها ومصالحها	١٨
هل تلزم الديمقراطية الشعب بأي مبدأ أو قيمة ؟.....	١٩

ما الذي يعجب الناس في الديمقراطية ؟ ٢٠
الديمقراطية مبدأ لم يطبق..... ٢٠
الديمقراطية نظرية يتعذر العمل بها..... ٢٢
الإيمان المطلق بالعمل بقرار الأغلبية لا يكون في الواقع ممكناً ٢٣
شروط تحقق الديمقراطية..... ٢٤
هل من ينتقد الديمقراطية يدعو إلى الدكتاتورية ؟..... ٣٢
لماذا الذين يرفضون الديمقراطية يرفضون المجالس والإنتخابات والتنويع والمؤسسات الحكومية؟..... ٣٣
من مشاكل الديمقراطية ٣٥
ليس في الديمقراطية مبدأ خُلُقياً يُلزِم البلد الديمقراطي بأن يحب لغيره ما أحب لنفسه..... ٣٦
الدعاية الواسعة للديمقراطية أعمت كثيراً من الناس عن عيوبها..... ٣٨
الديمقراطية التي يدعو لها الغرب..... ٣٩
الديمقراطية بالمفهوم الغربي هي ديمقراطية علمانية ليبرالية لا مكان فيها لمن لا يلتزم بهذه القيم..... ٣٩
كل قرار (مهما كان) يتوصل إليه بطريقة ديمقراطية فهو ديمقراطي..... ٤٠

عدم الخلط بين الوسائل التي اختارتها الدول الغربية لتنفيذ الديمقراطية وبين مفهوم الديمقراطية؟..... ٤١
الديمقراطية لا تصلح إذا لم يصلح الشعب..... ٤٢
مفهوم الشعب في الديمقراطية..... ٤٤
الديمقراطية في الحقيقة ليست هي حكم الشعب..... ٤٥
الناس ليسوا أحراراً - حتى في الديمقراطية - إلا بقدر يسير ٥١
هل الكلام عن الديمقراطية يعني تأييدا للدكتاتورية؟..... ٥٣
هل تحارب الأصولية من أجل الديمقراطية ؟..... ٥٣
علاقة الديمقراطية بالحركة التنويرية..... ٥٦
هل صحيح أن افتراض العلم والأمانة في الشعب يجعلهم مؤهلين للتشريع؟..... ٥٧
نقد أفلاطون للديمقراطية..... ٥٩
علاقة الديمقراطية بالرأسمالية والليبرالية..... ٦٦
نقد الغرب للديمقراطية..... ٦٧
الديمقراطية الليبرالية..... ٦٩
تقييد الديمقراطية بالليبرالية..... ٧١
إذا تعارضت مصلحة الديمقراطية مع الليبرالية من يقدم؟... ٧٢

تناقض الليبرالية مع الديمقراطية..... ٧٣
العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية: أيهما الأساس؟..... ٧٣
الدول الديمقراطية لا تبيح الحرية بإطلاق..... ٧٥
الديمقراطية المركزية عند الشيوعية..... ٧٦
ما حقيقة الدعوة إلى الديمقراطية في العالم الإسلامي؟ ٧٦
علاقة الديمقراطية بالإسلام..... ٧٨
ماذا تعني أنت بالإسلام، وماذا تعني بالديمقراطية؟ ٨٠
متى تكون الديمقراطية تتناقض مع الاسلام ؟..... ٨٧
موقفنا من النظم التي تسمى بالديمقراطية..... ٩٠
بعض محاسن الديمقراطية أعمت كثيراً من الناس عن أصل
الديمقراطية الشركي الذي يعطي بعض الناس حق التشريع..... ٩١
هل الديمقراطية الإسلامية ممكنة؟ ٩٢
الشورى ليست هي الديمقراطية..... ٩٢
بين الديمقراطية والشورى..... ٩٣
ظن بعض المسلمين أن الإسلام سينطلق من الولايات المتحدة
الأمريكية بسبب الحرية والديمقراطية..... ٩٤
هل تحل الديمقراطية مشكلتنا في العالم الإسلامي ؟..... ٩٥

متى يستفاد من الديمقراطية ؟..... ٩٥
هل يكون النظام ديمقراطياً حقا ويكون مع ذلك فاسداً ؟.. ٩٦
خطأ من يشككون في ديمقراطية كل قرار لا يرونه حسناً
ويصفونه بأنه لا يتناسب مع الديمقراطية الحقة..... ٩٩
في الديمقراطية ينسب للشعب صفات لا تكون إلا لله..... ١٠١
ما مزالق الإيمان بالديمقراطية (بمعنى حكم الشعب)؟ ١٠٤
الديمقراطية في الوثائق الأمريكية ؟ ١١٥
هل تَراجع الاقتراع في الإنتخابات هو ضمور في
الديمقراطية؟ ١١٥